مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون – العدد الثاني – (2020) 7- 48
المعهد العربي للتخطيط

العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990- 2018)

علي نجا*

ملخص

يهدف هذا البحث تحليل العلاقات الكمية والسببية بين كل من الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر. وذلك من خلال دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة في الأدب الاقتصادي، وتطورها في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة، ثم من خلال النموذج القياسي الذي يعتمد على أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون، ونموذج (VECM) تم قياس العلاقات الكمية والسببية بينهم في الأجلين الطويل والقصير. توضح نتائج القياس بالأجل الطويل أن العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي كانت إيجابية، وأن العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي كانت سلبية، وأن العلاقة بين حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي كانت إيجابية وكل منهما يدعم الآخر. كما توضح نتائج علاقات السببية في الأجل الطويل وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين كل من: النمو الاقتصادي وحجم الفساد، وحجم الاستثمار وحجم الفساد، وبالتالي تكون العلاقة بين كل منهما تكاملية، كما أن عدم الاستقرار السياسي يسبب الفساد وليس العكس. وتتفق نتائج الأجل القصير إلى حد ما مع نتائج الأجل الطويل وإن كانت النتائج أكثر تداخلاً ووضوحاً بالأجل الطويل.

The relationship between corruption, political instability and economic growth In Egypt during the period (1990 - 2018)

Ali Naga

Abstract

This research aims to analyze the quantitative and causal relationships between corruption, political instability and economic growth in Egypt. that is through studying the relationship between these three variables in economic literature, and their developed in the Egyptian economy during the study period, then through the standard model that depends on the integration method of Johansson, and the model (VECM) was measured quantitative and causal relations between them in the long and short term. The results of the long-term measurement show that the relationship between corruption and economic growth was positive, that the relationship between political instability and economic growth was negative, and that the relationship between corruption and political instability was positive and each supported the other. The results of causal relationships in the long term also a bidirectional relationship between each: economic growth and the size of corruption, the size of investment and the size of corruption, and therefore the relationship between both of them is complementary, and political instability causes corruption, not the other way around. The short-term results are somewhat in line with the long-term results, although the results are more overlapping and more visible in the long term.

*أستاذ الاقتصاد ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، البريد الإلكتروني: aanaga@hotmail.com.

مقدمة

يُعد كل من الفساد (Corruption) وعدم الاستقرار السياسي (Political Instability) من القضايا التي تواجه عدد كبير من الدول، وبخاصة النامية منها، كما أن لهما جوانب متعددة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وتنعكس آثارهما السلبية على كافة جوانب الحياة في المجتمع. ورغم أنه لا توجد بيانات يُعول عليها في تحديد كل من حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي في كافة الدول التي تعاني منهما، مما يصعب من قياس آثارهما على المتغيرات الاقتصادية. إلا أنه من خلال استخدام بعض المؤشرات الدولية التي بدأت تتوفر في السنوات الأخيرة يمكن من خلالها التعرف على مستوى الفساد وعدم الاستقرار السياسي في المجتمع ومقارنته بالمجتمعات الأخرى، فضلاً عن قياس آثاره وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وبخاصة معدل النمو الاقتصادي.

يُؤثر كل من الفساد وعدم الاستقرار السياسي بالمجتمع على مناخ وبيئة الأعمال، حيث كلما كان هناك مستوى منخفضاً من الفساد ومستوى مرتفعاً من الاستقرار السياسي فإن هذا يسهم في توفير البيئة الملائمة والمواتية لنشاط الأعمال، ومن ثم زيادة معدلات الاستثمار والتراكم الرأسمالي سواء المادي أو البشري، وبالتالي يحقق المجتمع معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وهو ما تحقق في معظم الاقتصاديات الناشئة في دول جنوب شرق آسيا والصين والهند، بينما الدول التي تعاني من ارتفاع في حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي نتيجة للحروب والصراعات العرقية والتغيير المستمر للحكومات والسلطات السياسية، ..إلخ، تعاني من انخفاض معدل النمو الاقتصادي، فضلاً عن عدم استقراره. ويمكن القول إن الفساد وعدم الاستقرار السياسي يمثلان أهم معوقين للنمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالدول النامية، نظراً لأنهما يؤثران سلبياً على عديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية. ويعد ذلك أحد الأسباب المهمة وراء تحقيق معدلات نمو اقتصادي متدنية وغير مستقرة في عديد من الدول النامية الفقيرة وبخاصة الأفريقية منها(Aisen & Veiga, 2010, P. 12).

أولاً: مشكلة البحث

يُعاني الاقتصاد المصري مثل معظم الدول النامية الفقيرة من انتشار وزيادة الفساد على كافة المستويات، ومن ثم عدم العدالة الاجتماعية، هذا فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي، وازدادت الأمور سوءًا في العقود الثلاثة الماضية، نتيجة لعدم كفاءة الحكومة وضعف الإدارة الاقتصادية وغياب القانون. حتى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP) الذي تبنته الحكومة المصرية في بداية تسعينيات القرن الماضي لم ينجح على المدى الطويل في علاج المشكلات التي عانى منها الاقتصاد المصري، بل وارتبط به زيادة حجم الفساد تلك التي تعلقـــت

بعمليات الخصخصة للمشروعات العامة، وقد انعكس ذلك سلبياً على عمليات التنمية الاقتصادية بوجه عام وفي تدني معدل النمو الاقتصادي بوجه خاص (UNDP, 2002, P. 4)[1]. وقد كانت هذه الدوافع لقيام ثورة 25 يناير عام 2011، وما ارتبط بها من زيادة حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي خلال السنوات الأربع التالية لذلك، الأمر الذي بدأ في التحسن تدريجياً بداية من عام 2014 غير أنه يتطلب المزيد من التصحيح في الوقت الراهن.

وفقاً لمؤشرات الحكم الدولية، فقد زاد حجم الفساد في مصر من حوالي 62 نقطة في عام 1990، إلى حوالي 69 نقطة في عام 2018، أي أنه زاد بحوالي 11% فيما بين العامين السابقين، وكذلك ارتفع مستوى عدم الاستقرار السياسي من حوالي 68 نقطة إلى 88 نقطة فيما بين العامين السابقين على التوالي، أي أنه ارتفع بحوالي 29% في نهاية فترة الدراسة مقارنة بما كان عليه في بدايتها (World Bank, WGI, 2019). وبالتالي تدور مشكلة البحث حول عدد من الأسئلة هي: هل يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى زيادة حجم الفساد؟ إلى أي مدى يؤثر الفساد على النمو الاقتصادي بمصر؟ ما هو تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي؟ هل يؤدي النمو الاقتصادي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والحد من الفساد؟ ما هو تأثير أحداث ثورة 25 يناير وعدم الاستقرار السياسي الذي اقترن بها على النمو الاقتصادي بمصر؟ ما هي طبيعة العلاقة السببية بين كل من الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في واقع الاقتصاد المصري؟

1.1 أهمية البحث وهدفه

تتمثل **أهمية البحث** في تصديه لواحدة من أهم القضايا المعاصرة على الساحة المصرية في الظروف الراهنة التي يمر بها المجتمع بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، ويتمثل ذلك في التحقق من طبيعة العلاقة بين كل من حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي بغرض التعرف على العلاقات الكمية والسببية بين هذه المتغيرات الثلاثة في الواقع المصري، وتحديد أي منهم يؤثر في الآخر ويكون السبب فيه؟ بمعنى لأي منهم يكون السبق في التأثير على الآخر؟ الأمر الذي يساعد في تحديد السياسات الملائمة للتأثير على المتغيرات ذات الأولوية ويعالج جوانب القصور بها، بما يحقق أهداف النمو والتنمية بالمجتمع المصري. كما أن إجراء هذا البحث بصورة مستقلة على الاقتصاد المصري يكون أكثر أهمية، الأمر الذي يساعد في صياغة السياسات الاقتصادية الملائمة وتوجيه السياسة العامة بما يتناسب مع الظروف الخاصة به. لاسيما أنه لا توجد الدراسات الكافية بهذا الشأن في الاقتصاد المصري، ومن ثم يسهم هذا البحث في ملء الفجوة في الأدب الاقتصادي في هذا المجال.

[1] فقد كان معدل النمو الاقتصادي بالاقتصاد المصري خلال العقود الثلاثة الماضية (1990– 2018) حوالي 2.3% في المتوسط سنوياً، وهو محسوب من بيانات: (World Bank, WDI, 2019).

وفقاً لذلك، فإن **الهدف الأساسي** لهذا البحث يتمثل في تحليل وقياس العلاقة بين كل من حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990– 2018)، بهدف تقدير العلاقات الكمية بينهم وتحديد أي منهم يسبب الآخر ويكون سابق عليه، ومن ثم الإجابة على التساؤلات المطروحة في مشكلة البحث سالفة الذكر.

2.1 فرض البحث

يُتوقع أن تكون هناك تأثيرات متبادلة بين كل من حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي بمصر، كما يُتوقع وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل أثنين من هذه المتغيرات، ومن ثم تكون العلاقة بينهم تكاملية وبخاصة في الأجل الطويل.

3.1 منهج البحث

يستخدم البحث الأسلوب الكمي في التحليل بالاعتماد على المنهج التحليلي القياسي، حيث يتم استقراء البيانات الكمية عن مؤشرات الفساد وعدم الاستقرار السياسي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1990– 2018). ثم من خلال النموذج القياسي الذي يعتمد على أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون، وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ متعدد المعادلات {Vector (VECM) Error Correction Model}، يتم قياس العلاقات بينهم في كل من الأجل الطويل والأجل القصير، فضلاً عن تحديد اتجاه العلاقات السببية بينهم من خلال تحليل جرانجر للسببية اعتماداً على نموذج (VECM)، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews).

4.1 خطة البحث

ينقسم البحث إلى أربعة أقسام – فضلاً عن المقدمة – تتناول على الترتيب: العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو في الأدب الاقتصادي، تطور حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي وعلاقتهما بالنمو في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990 –2018)، قياس العلاقات الكمية والسببية بينهم خلال تلك الفترة في الأجلين القصير والطويل، النتائج والتوصيات.

ثانياً: العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو في الأدب الاقتصادي

استحوذت دراسة العلاقة بين كل من الفساد وعدم الاستقرار السياسي وبين النمو الاقتصادي، على اهتمام كبير في الدراسات الاقتصادية التطبيقية في الآونة الأخيرة. نظراً لما يترتب عليهما من تأثير سلبي على بيئة ومناخ النشاط الإنتاجي والاستثماري، وبالتالي على النمو الاقتصادي. وبخاصة في ظل البيانات التي بدأت تتوافر عنهما من خلال المنظمات الدولية مثل مؤشرات الحكم الدولية {Worldwide Governance Indicators (WGI)} المقدمة من قبل البنك الدولي[2]، وكذلك منظمة الشفافية العالمية (Transparency International's)، التي أصدرت مؤشر الفساد الدولي { Corruption Perceptions Index (CPI)} (Thompson & Shah, 2005, P. 1)، التي أمكن من خلالها قياس أثر كل من الفساد وعدم الاستقرار السياسي على كثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبخاصة في ظل تطور الأساليب الحديثة في الاقتصاد القياسي، فقد تناولت عديد من الدراسات العلاقات بين هذه المتغيرات سواء من خلال بيانات السلاسل الزمنية القطاعية في عدد من الدول، أو من خلال بيانات السلاسل الزمنية على مستوى الدولة الواحدة. وسوف يتم تناول هذا القسم من خلال بندين فرعيين وهما: العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي[3]. وسيتم في كل منها الجمع بين الأدبيات النظرية والتطبيقية معاً في الوقت نفسه.

1.2 العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي

أهتم عديد من الاقتصاديين بدراسة العلاقة بين الفساد والنمو في محاولة لفهم كيف يؤثر الفساد على النمو الاقتصادي، وأي القنوات يؤثر من خلالها الفساد على النمو وطبيعة هذا التأثير، غير أنه لا توجد إجابة محددة على هذا التساؤل سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية. وسوف يتم استعراض هذه النقطة بإيجاز من خلال تناول كل من: مفهوم الفساد، وأنواعه، وأهم مجالاته، وأهم أسباب انتشاره بالدول النامية، قبل التعرض لأثاره وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

نظراً لأن الفساد يمثل ظاهرة اجتماعية عامة تعاني منها كافة الدول ولكن بنسب مختلفة، كما أن له جوانب متعددة، ومن ثم فقد تعددت التعريفات للفساد ولا يوجد تعريف واحد محدد له، شأنه في ذلك شأن معظم التعريفات في العلوم الاجتماعية (Adenike, 2013, P. 54). إذ يعرف الفساد بأنه إساءة استخدام الوظيفة العامة والواجب العام من أجل تحقيق مكاسب خاصة من قبل الموظفين

---

[2] تتمثل مؤشرات الحكم الدولية هذه في: التصويت والمساءلة، والاستقرار السياسي، وفاعلية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والتحكم في الفساد، لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى: (World Bank, 2011).

[3] لقد تم الاقتصار على هاتين العلاقتين نظراً لأن العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي تتم عادة بصورة غير مباشرة من خلال التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم تؤثر على مستوى الأداء الاقتصادي الذي يعد أهم متغير بها النمو الاقتصادي.

العموميين أو الكيانات المختلفة (Adela & et al., 2014, P. 57)، كما يعرفه البعض الآخر على أنه استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة (Abdel-Ltif & et al., 2018, P. 4). كما يعرف الفساد على أنه عملية اكتساب الثروة أو السلطة أو النفوذ من خلال الوسائل غير المشروعة، ومن ثم يتم تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة (Oni & Awe, 2012, P. 1).

قد أرجع تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام 1999، انتشار الفساد في القطاع الحكومي بالدول النامية إلى ضعف المرتبات، وشعور المسئولين بالحصانة ضد توجيه الاتهامات لهم أو التحقيق معهم. وقد وضع البنك الدولي تعريفاً للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد على النحو التالي: إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق الكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوًى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج الإطار القانوني. كما يمكن أن يحدث الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة، دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة (العربي، نجا، 2005).

بصفة عامة يمكن تعريف الفساد "بأنه يتمثل في التصرفات التي يترتب عليها تحقيق مصالح ومنافع وامتيازات خاصة على حساب المصالح العامة أو مصالح الآخرين أو مصالح الجهات التي يعمل بها هؤلاء الأفراد المستفيدون من هذه التصرفات". ويتضح من ذلك أن الدافع الأساسي للفساد هو تحقيق منافع وامتيازات خاصة أو تجنب تكاليف والتزامات. **ويشير هذا التعريف إلى آليتين رئيستين من آليات الفساد وهما** (العربي، نجا، 2005):

- آلية دفع الرشوة والعمولة للموظفين والمسئولين في الحكومة في مقابل الحصول على الخدمة المستحقة لهم أو لتسريع الحصول عليها، وكذلك الرشوة في القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية.
- الرشوة المقنعة أو العينية في شكل وضع اليد على المال العام، والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي وفي قطاع الأعمال العام والخاص.

هذا النوع من الفساد يعرف بالفساد الفوضوي ويسمى **بالفساد الصغير**، وهو مختلف تماماً عما يمكن تسميته **بالفساد الكبير**، وهو الفساد المنظم المرتبط بأعمال النخبة السياسية الذين يستغلون سلطاتهم في تغيير السياسات الوطنية، فضلاً عن تنفيذ السياسات التي تخدم مصالحهم الخاصة، ويتم تحويل الإنفاق العام إلى تلك القطاعات والأنشطة التي تحقق المصالح الخاصة ولا تعطي الاهتمام الكافي للأعمال والأنشطة التي تخدم المصالح العامة. كما يرتبط هذا النوع من الفساد بالصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة السلاح والحصول على التوكيلات التجارية للشركات متعددة الجنسيات،..إلخ (Mashal, 2011, P. 72).

يمكن حصر أهم مجالات اقتصاديات الفساد في الدول النامية بصفة عامة، فيما يلي: التهرب الضريبي، وتخصيص الأراضي من خلال القرارات الإدارية العليا، والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية، وإعادة تدوير المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة[4]، وقروض المجاملة التي تمنحها المصارف بدون ضمانات كافية لكبار رجال الأعمال، وعمولات عقود البنية التحتية وصفقات السلاح، والعمولات والإتاوات التي يتم الحصول عليها بحكم المنصب والاتجار بالوظيفة العامة..إلخ (نجا، العربي، 2015).

ينتشر الفساد على نطاق واسع بالدول النامية، ولا يكون ذلك لأن شعوب الدول النامية مختلفة عن شعوب الدول المتقدمة، ولكن لأن الظروف تكون مهيأة بصورة أفضل لذلك بالدول النامية، حيث يكون نتيجة لضعف الإطار المؤسسي بالدولة، كما أنه يزداد بسبب زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة المخصصات المالية العسكرية، وذلك لأن معظم هذه الأنشطة سرية، ومن ثم توفر مجالاً خصباً للفساد (Daniela & et al., 2011, P. 135). وتتعدد أسباب الفساد في الدول النامية نظراً لوجود تداخل كبير فيما بينها، **وتتمثل أهم هذه الأسباب في (Mashal, 2011, P. 73)**: دوافع كسب الدخل، وذلك بسبب الفقر، وانخفاض المرتبات والدخول، والمخاطر المرتفعة، مثل: المرض، والحوادث، والبطالة، ونقص التأمينات الاجتماعية، وأيضاً الفجوة الكبيرة في مستويات الدخول. وضعف مستوى الديمقراطية، وهذا تماشياً مع الفكرة التقليدية أن الفساد يكون أقل في النظم الديمقراطية، حيث تكون الضوابط والتوازنات أكثر انتشاراً وفاعلية (Ghoneim & Ezzat, 2016 P. 46). والاختلالات السعرية بسبب تقديم الدعم لبعض السلع والخدمات ووجود أكثر من سعر للسلعة. وانخفاض مستوى الخدمات العامة بسبب انخفاض الأجور، ومن ثم ضعف الحافز على العمل، فضلاً عن ضعف الرقابة. وضعف سيادة القانون والنظم التشريعية والقضائية، بسبب عدم استقلالها عن السلطة التنفيذية في الدول النامية. وعدم الاستقرار السياسي وضعف الإدارة السياسية والخلل الاجتماعي بسبب غياب الديمقراطية، والانحياز إلى النخبة الحاكمة ضد أفراد الشعب، والمغالاة في القوانين والقرارات لكي تحافظ الحكومات غير الديمقراطية على قوتها وسطوتها داخل البلاد، والأفق الزمني الطويل للبقاء في السلطة، حيث عادة ما يكون الفساد نتيجة لزيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وضعف إدارة الدولة، إذ أن الحكومات الأكبر حجماً تكون أكثر عرضة للفساد، ومن ثم يزداد بها الوزن النسبي للقطاع العام، الذي لا توجد به معايير موضوعية في التعيينات، وإنما يكون وفقاً للعلاقات الشخصية التي تحقق المصالح الخاصة (Ghoneim & Ezzat, 2016, P. 46)[5].

---

[4] حيث تشير بعض التقارير إلى أن أكثر من 30% منها لا تدخل خزينة الدولة، وتذهب إلى جيوب المسئولين الكبار.

[5] قد لا يكون ذلك صحيحاً دائماً كما في سنغافورة، حيث تلعب الحكومة دوراً رئيساً في الاقتصاد رغم أنها أقل دول العالم في الفساد (Mashal, 2011, P. 76).

فيما يتعلق بأثر الفساد على النمو الاقتصادي فإنه لا يوجد اتفاق على ذلك ويمكن التمييز بين مجموعتين من الآراء في ذلك:

المجموعة الأولى: تؤكد أن الفساد يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على النمو في بيئة تتسم بانخفاض كفاءة الحكومة وبسيادة الروتين والبيروقراطية، حيث يكون الفساد هو ثاني أفضل بديل لسرعة إنجاز الأعمال وتخطي الروتين والتغلب على الجمود البيروقراطي (Adela & et al., 2014, P. 58)، (Nurudeen & et al., 2015, P. 46)، هذا تماشياً مع فرضية أن الفساد يكون بمثابة تشحيم العجلات للنمو الاقتصادي (Greasing the wheels)، حيث تساعد المدفوعات الجانبية الصغيرة على تخطي الروتين والبيروقراطية الحكومية أو ما يسمى بالمال السريع (Speed money)، الذي يسمح لرجال الأعمال تجنب البيروقراطية الحكومية (Ghoneim & Ezzat, 2016, P. 46)، (Adenike, 2013, P. 57). ويشير البعض إلى أن هناك علاقة إيجابية بين وقوع الرشوة في بلد ما والوقت الذي يتم تمضيته مع البيروقراطية (Mashal, 2011, P. 71). غير أن هذه الحجة التطبيقية لا تملك الأسس النظرية لذلك، كما أنه يعزز السلطة التقديرية للسياسيين الفاسدين وكبار المسئولين الحكوميين.

المجموعة الثانية: وهى الأكثر انتشاراً وتوافقاً بين معظم الاقتصاديين التي تؤكد على أن الفساد يؤثر سلبياً على النمو، حيث يقلل من الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما أنه يؤدي إلى تشويه الأسواق، وسوء تخصيص الموارد وزيادة دور الأنشطة الريعية التي يزداد بها الفساد، ويخفض من إنتاجية رأس المال البشري، ويؤثر سلبياً على البيئة والمناخ الخاص بالنشاط الإنتاجي، وانخفاض نوعية الخدمات الحكومية والضغط الزائد على ميزانية الحكومة، وكذلك سوء تخصيص الإنفاق العام للحكومة، فضلاً عن التشوهات السعرية، حيث يتم نقل تكاليف الرشاوى للمستهلك ويحدث تأخير في إتمام المعاملات الاقتصادية، وعدم اليقين الإضافي هذا يكون عنصراً حاسماً في الحد من الاستثمارات، بل وتشجيع رؤوس الأموال على الهروب (Tachiwou, 2014, P. 526)، وكل هذا يعوق الاستثمار، وهذا تماشياً مع فرضية أن الفساد يكون بمثابة الرمل في العجلات للنمو الاقتصادي (Sanding the wheels) (Ghoneim & Ezzat, 2016, P. 41). وأكدت إحدى الدراسات أن الفساد يؤدي إلى فقدان ما يمثل 5% من الناتج العالمي سنوياً، ويقدر الاتحاد الأفريقي أنه بسبب الفساد تفقد القارة الأفريقية 25% من الناتج الإجمالي سنوياً بها (Zouhaier, 2011, P. 185).

تشير عديد من الدراسات أن الفساد يعمل على توجيه الاستثمارات العامة إلى المشاريع الكبرى مثل البناء والبنية التحتية وليس إلى المشروعات الأكثر أهمية للفقراء، لأن مثل هذه المشروعات الكبيرة تزداد بها مساحة الفساد (Ghoneim & Ezzat, 2016, P. 45). وبالتالي يترتب على الفساد تكاليف اقتصادية واجتماعية إضافية، لأنه يعمل على إقامة الحكومات لمشاريع لمجرد توليدها لمزيد من الرشاوى بدلاً من انعكاسها لأولويات التنمية وتظل هذه المشاريع الاستثمارية الكبرى التي لم تكن مجدية اقتصادياً، ومن ثم تستنزف الموارد الشحيحة بالدول النامية لعدد كبير من السنوات (Tachiwou, 2014, P. 526)، (Jalal & Mustapha, 2016, P. 20).

يتضح مما سبق، أنه يترتب على الفساد عديد من الآثار السلبية نتيجة لما يترتب عليه من تشوهات اقتصادية لعل أهم هذه الآثار السلبية تتمثل في (Tachiwou, 2014, P. 522): سوء تخصيص الموارد الاقتصادية، سواء على جانب الإنتاج أو على جانب الاستهلاك. وإعاقة عملية التنمية، حيث يسهم الفساد في استمرار الدولة في دوامة التخلف والفقر، بسبب تهريب الأموال للخارج وإقامة مشروعات عقيمة. وانخفاض الاستثمار وسوء توجيهه والحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية، بل وهروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج، وتعرض البلاد لأزمات العملة، وبالتالي إعاقة بناء قاعدة إنتاجية سليمة، مما يحد من التراكم الرأسمالي في الدول النامية. وتشويه القرارات الرسمية، وبالتالي إهمال الأولويات تفضيلاً لمشاريع يحددها المسئولين وتحقق مصالحهم، ومن ثم تحويل الإنفاق الحكومي من الأنشطة ذات الإنتاجية الأعلى إلى الأنشطة الأقل إنتاجية. وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية، متمثلاً في سوء توزيع الدخول والثروات المصاحب لعملية النمو الاقتصادي لأن الفساد يكون بمثابة ضريبة تنازلية، حيث تدفع الأسر ذوي الدخل المنخفض نسبة كبيرة من دخولهم للحصول على الخدمات العامة، فضلاً عن ارتفاع معدلات الفقر. وزيادة حدة عجز الموازنة العامة للدولة، نتيجة لانخفاض الإيرادات الحكومية، وزيادة الاستثمار والإنفاق الحكومي. وضعف الشرعية السياسية، مما تضطر الحكومات إلى استخدام القوة والتدابير القهرية للمحافظة على النظام السياسي الذي يخدم مصالحها، كل هذا يعوق النمو الاقتصادي. ومن أهم الدراسات التي تؤكد على التأثير السلبي للفساد على النمو الاقتصادي سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة: (Mashal, 2011)، (Ghalwash, 2014)، (Ghoneim & Ezzat, 2016)، (Deyshappriya, 2016)، (نجا، 2017).

2.2 العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي

لقد كانت دراسة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي موضع نقاش مستمر بين الاقتصاديين والسياسيين، بالرغم من أن الأدب التطبيقي لدراسة العلاقة بين هذين المتغيرين يعد حديثاً نسبياً وذلك بسبب عدم وجود بيانات عن عدم الاستقرار السياسي لفترات زمنية طويلة. وتوصلت عديد من الدراسات التطبيقية إلى عمق العلاقة بين المتغيرين، حيث أن عدم اليقين المرتبط ببيئة سياسية غير مستقرة يحد من الاستثمارات المحلية والأجنبية نتيجة لزيادة مخاطر الاستثمار، مما يقلل من القدرة الإنتاجية، ومن ثم يسهم في ارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي يؤدي إلى سوء تخصيص الاستثمارات وضعف التراكم الرأسمالي، ومن ثم النمو الاقتصادي. كما إنه من ناحية أخرى فإن ضعف الأداء الاقتصادي للحكومة وفشلها يترتب عليه الاضطرابات السياسية بسبب الإضرابات العامة والعنف ليس فقط ضد أرباب الأعمال ولكن ضد سياسات الحكومة، وكل هذا يؤثر سلبياً على رأس المال المادي والبشري، ومن ثم على حجم الناتج ومعدل نموه (Tabassam & et al., 2016, P. 326)، (*Dimitraki, 2010 P. 2*). وعدم الاستقرار السياسي هو مفهوم متعدد الأبعاد ولا ينطوي على متغير واحد، وبالتالي فهو متغير مركب، حيث يقاس من خلال عديد من الظواهر والتغيرات مثل: الثورات، وأزمات الحكومة وتكرار تغيرها، وعدم الرضاء عن الأداء الحكومى، والاحتجاجات، والإضرابات العامة، وأعمال العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والعمليات الإرهابية، والانقلابات، وعمليا في مصر خلال الفترة (1990- 2018) والعرقي،..إلخ (Mohammed, 2018, PP. 4, 5).

يوجد تباين كبير في الدراسات التطبيقية عن العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، فضلاً عن كيفية قياس عدم الاستقرار السياسي. فقد أفاد عديد من الاقتصاديين أنه لا توجد دلالة إحصائية بشأن العلاقة بينهما (Abdelkader, 2015). بينما عديد من الدراسات تؤيد التأثير السلبي لعدم الاستقرار السياسي على النمو، حيث يترتب على عدم الاستقرار السياسي عديد من التناقضات ويخلق ظروفاً من عدم التأكد، مما يعوق الاستثمار، ومن ثم التراكم الرأسمالي سواء المادي أو البشري لأن البيئة المحلية تكون غير ملائمة للكفاءات والخبرات البشرية وما يترتب عليه من هجرة العقول (Drain Brain)، وهو الأمر الذي تعاني منه معظم الدول النامية وبخاصة الفقيرة منها (Aisen & Veiga, 2010, P. 12). هذا فضلاً عن أنه يؤثر سلبياً على مستوى الإنتاجية نتيجة لتشويه الأسواق ويؤدي إلى نمو غير متكافئ سواء على المستوى الجغرافي أو القطاعي (Taha, 2012, P. 50). وبالتالي يكون هناك ارتباط قوي بين عدم الاستقرار السياسي وضعف مستوى الأداء الاقتصادي (Ahmed & Pulok, 2013, P. 63). كما أن عدم الاستقرار السياسي الناتج عن الصراعات العرقية والتعصب أو التطرف الديني[6]، وما يترتب عليه من عدم الاستقرار في نظام الحكم وانتشار الفساد يؤثر سلبياً على مستوى الأداء الاقتصادي سواء بصورة مباشرة أو

[6] يعزى عدم الاستقرار السياسي إلى عديد من الأسباب فقد يكون بسبب الأداء غير الفعال للبرلمان وعدم استقلالية مؤسسات الدولة وضعف القانون وتسييس الإعلام وتزايد استخدام الدين في السياسة،..إلخ.

غير مباشرة، وهو ما ينعكس في تراجع معدلات النمو الاقتصادي (Kumar, 2014, P. 2). ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة يسهم في الارتفاع برفاهية الإنسان، ومن ثم تكون له آثاره الإيجابية في تحقيق الاستقرار السياسي بالمجتمع، وبالمثل فإن الاستقرار السياسي هو شرط ضروري وسابق لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث أن الاستقرار السياسي يعمل على توفير البيئة الملائمة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ويسهم في الارتفاع بمعدل الاستثمار، ومن ثم معدل النمو الاقتصادي (Mohammadi & et al., 2014, P. 225). ويعزى النجاح الذي تحقق في دول جنوب وجنوب شرق آسيا والصين إلى تمتعها بدرجة مرتفعة من الاستقرار السياسي والاقتصادي (Kumar, 2014, P. 5). ومن أهم الدراسات التي تؤكد على التأثير السلبي لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي: (Khan & et al., 2015)، (Tabassam & et al., 2016)، (نجا، 2016)، (Elbargathi & Al-Assaf, 2019)، (Abdel-Ltif & et al., 2018).

يرى البعض أن العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والفساد تكون إيجابية، حيث يعد الفساد أحد المحددات المهمة لعدم الاستقرار السياسي بالمجتمع، كما أن عدم الاستقرار السياسي يزيد من الفساد بالمجتمع. كما يكون لمستوى التنمية أو الدخل دور كبير في الحد من الفساد وعدم الاستقرار السياسي بالمجتمع، حيث أن الدول ذات الدخل المرتفع والظروف الاقتصادية الأفضل تنطوي على درجة أقل من الفساد ومستوى مرتفع من الاستقرار السياسي (Nurudeen & et al., 2015, PP. 46, 50). وبالعكس أنه في كثير من الدراسات التطبيقية أن الدول ذات مستوى الدخل المنخفض تنطوي على مستوى مرتفع من الفساد وعدم الاستقرار السياسي، وهذا ما يلاحظ في معظم الدول الأفريقية التي تعاني من انخفاض مستويات التنمية، وبالتالي تعاني من عدم الاستقرار السياسي ويقترن هذا بزيادة حجم الفساد بها (Hammed, 2018, P. 2).

يجدر بالذكر أن هذا البحث يختلف عن عديد من الدراسات السابقة في عدة جوانب لعل أهمها: أن هذا البحث ينطوي على ثلاثة متغيرات ويبحث علاقات التفاعل بينهم. كما أنه يستخدم منهج قياسي يجمع بين عمليات التقدير للعلاقات بين المتغيرات كمياً في الأجلين القصير والطويل، وكذلك تحديد اتجاه علاقات السببية بينهم. هذا فضلاً عن أن معظم الدراسات كانت في صورة سلاسل زمنية قطاعية رغم اختلاف الهيكل الاقتصادي والسياسي لكل دولة، بينما يقتصر هذا البحث على دولة واحدة وهي مصر التي تعاني من قصور الدراسات التي تتعلق بتحليل علاقة أو أثر أي من هذه المتغيرات على النمو الاقتصادي بها.

ثالثاً: تطور الفساد وعدم الاستقرار السياسي وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990 – 2018)

سيتم قياس الفساد وعدم الاستقرار السياسي من خلال مؤشرات الحكم العالمية الستة {Worldwide Governance Indicators (WGI)}، التي يقاس من خلالها مستوى الحكم بالدولة (Kaufmann & Kraay, 2010, P. 4)، (Huynh & Jacho-Chavez, 2009, PP. 124,125). ويتم قياس مؤشرات الحكم (WGI) وفقاً لمقياس الرتب التي يتراوح مداها بين صفر كحد أدنى إلى 100 كحد أقصى، (Kaufmann & Kraay, 2010, P. 12). ويقاس حجم الفساد كمكمل لمؤشر التحكم في الفساد، كما يتم قياس عدم الاستقرار السياسي كمكمل لمؤشر الاستقرار السياسي.

سوف يتم تناول هذا القسم من خلال بندين فرعيين، حيث يتناول الأول منهما تطور حجم الفساد وعلاقته بالنمو الاقتصادي، بينما يختص الثاني بدراسة تطور عدم الاستقرار السياسي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، وذلك على النحو التالي.

1.3 تطور حجم الفساد وعلاقته بالنمو الاقتصادي

تعرض هذه النقطة تطور كل من حجم الفساد والنمو الاقتصادي في مصر وذلك خلال فترة الدراسة، كما **بالجدول رقم (1)**، **والشكل رقم (1)** الذي يوضح كل منهما تطور حجم الفساد وعلاقته بمعدل النمو الاقتصادي.

جدول رقم (1): تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدل نموه وحجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي في مصر خلال الفترة (1990- 2018)

البيان / الفترة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		حجم الفساد وفقاً لمقياس الرتب (100- 0)	عدم الاستقرار السياسي وفقاً لمقياس الرتب (100- 0)
	القيمة بالجنيه	معدل النمو %		
1990-1999	21362	2.3	61.9	60.8
2000-2009	28090	3.1	68.0	70.2
2010-2018	34602	1.4	69.0	90.3
1990-2018	27791	2.3	66.2	73.2

المصدر: إعداد الباحث، باستخدام بيانات الجدول رقم(1)م.

شكل رقم (2): تطور حجم الفساد ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990- 2018)

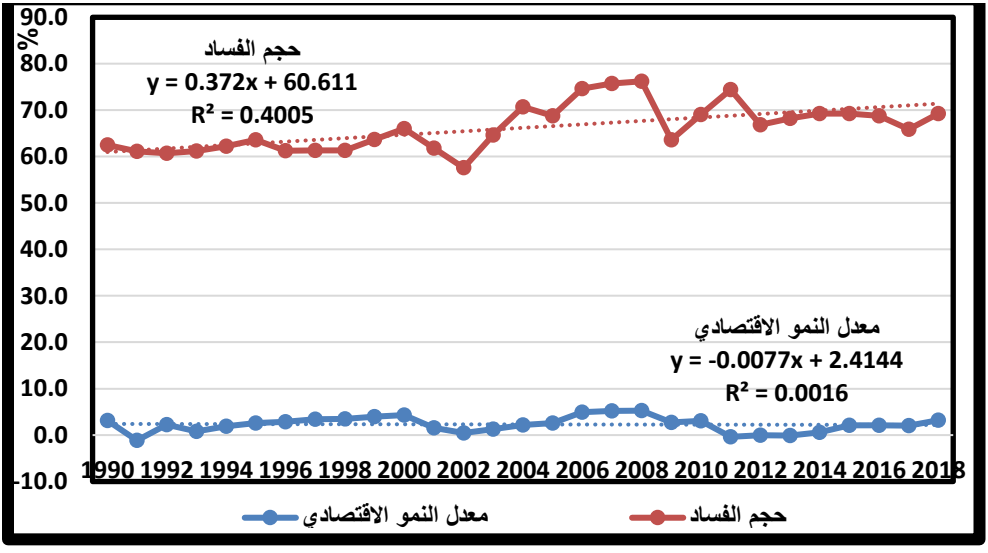

المصدر: إعداد الباحث، باستخدام بيانات الجدول رقم (1)م.

يلاحظ من الجدول السابق والشكل السابق ما يلي:

- أنه بعد أن ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 2.3% في المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات إلى 3.1% خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، انخفض إلى أقل من النصف مسجلاً 1.4% خلال العقد الثاني من الألفية الثالثة، نتيجة لأحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير وسيادة حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي خلال تلك الفترة، وبدأ في التحسن تدريجياً منذ عام 2014. ويوضح التحليل الاتجاهي تراجع معدل النمو الاقتصادي عبر الزمن كما هو مبين من معادلة خط الاتجاه العام ذات الميل السالب، التي توضح انخفاض معدل النمو الاقتصادي بحوالي 0.01 في المتوسط سنوياً، كما توضح عدم استقراره حول خط الاتجاه العام ويتضح ذلك من انخفاض قيمة (R^2= 0.002).
- أن حجم الفساد بصفة عامة كان مرتفعاً في مصر خلال فترة الدراسة، حيث كان في كافة السنوات أعلى من 50% من القيمة الكلية للمؤشر، غير أنه ارتفع بدرجة كبيرة خلال فترة الدراسة من حوالي 62 نقطة في المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات إلى حوالي 69 نقطة في المتوسط خلال العقد الثاني من الألفية الثالثة، مما يدلل على زيادة مستوى الفساد بدرجة كبيرة في مصر خلال تلك الفترة المحدودة. وهو ما يوضحه التحليل الاتجاهي عبر الزمن، حيث تبين زيادة حجم الفساد بحوالي 0.37 نقطة في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة، كما توضحه معادلة خط الاتجاه العام موجبة الميل، هذا فضلاً عن الاستقرار النسبي في هذه الزيادة ويتضح ذلك من قيمة (R^2= 0.40).
- أنه توجد علاقة عكسية بين حجم الفساد ومعدل النمو الاقتصادي، حيث أنه في الوقت الذي كان يزداد فيه حجم الفساد كما هو موضح من معادلة خط الاتجاه العام موجبة الميل، كان معدل النمو الاقتصادي في تراجع كما تبينه معادلة خط الاتجاه العام سالبة الميل.

3-2 تطور عدم الاستقرار السياسي وعلاقته بالنمو الاقتصادي

تعرض هذه النقطة تطور كل من عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي ذلك خلال فترة الدراسة، كما **بالجدول رقم (1)، والشكل رقم (2)** الذي يوضح كل منهما تطور عدم الاستقرار السياسي وعلاقته بمعدل النمو الاقتصادي.

شكل رقم (2): تطور عدم الاستقرار السياسي ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990– 2018)

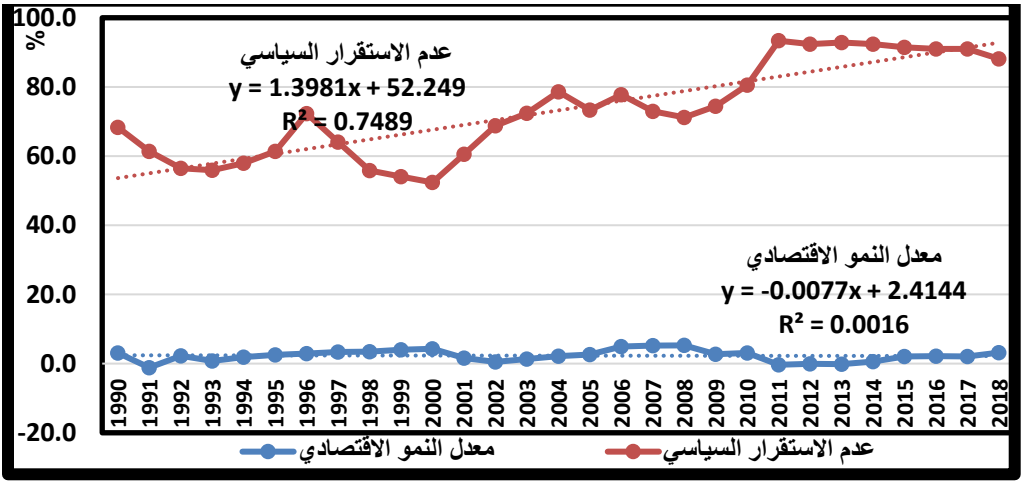

المصدر: إعداد الباحث، باستخدام بيانات الجدول رقم (1)م.

يلاحظ من الجدول السابق والشكل السابق ما يلي:

- أن عدم الاستقرار السياسي بصفة عامة كان مرتفعاً في مصر، حيث أنه في كافة السنوات كان أعلى من 50% من القيمة الكلية للمؤشر، مسجلاً حوالي 73.2 نقطة في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة ككل. هذا فضلاً عن زيادة عدم الاستقرار السياسي من حوالي 61 نقطة في المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات إلى 90 نقطة في المتوسط سنوياً خلال العقد الثاني من الألفية الثالثة، وذلك نتيجة لأحداث ثورة 25 يناير عام 2011، وما تبعها من تطورات وأحداث، مما يدلل على عدم الاستقرار السياسي بمصر خلال فترة الدراسة ككل وتدهوره خلال أحداث الثورة.
- يوضح التحليل الاتجاهي لتطور عدم الاستقرار السياسي أن هناك ارتفاعاً مستمراً به عبر الزمن، كما هو مبين من معادلة خط الاتجاه العام ذات الميل الموجب، التي تبين زيادة عدم الاستقرار السياسي بحوالي 1.4 نقطة في المتوسط سنوياً، هذا فضلاً عن استقرار هذه الزيادة حول خط الاتجاه العام ويتضح ذلك من ارتفاع قيمة (R^2= 0.75). فقد ارتفع مستوى عدم الاستقرار السياسي من حوالي 68 نقطة في عام 1990 إلى 88 نقطة في عام 2018، أي أنه ارتفع بحوالي 29% في نهاية فترة الدراسة مقارنة بما كان عليه في بدايتها.

- توجد علاقة عكسية بين عدم الاستقرار السياسي ومعدل النمو الاقتصاد، حيث أنه في الوقت الذي كان يزداد فيه عدم الاستقرار السياسي كما هو موضح من معادلة خط الاتجاه العام موجبة الميل، كان معدل النمو في تراجع كما تبينه معادلة خط الاتجاه العام سالبة الميل، الأمر الذي يوضح الأثر السلبي لعدم الاستقرار السياسي على معدل النمو الاقتصادي بمصر خلال فترة الدراسة.

يتضح مما سبق، أن الاقتصاد المصري يعاني من ارتفاع في حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي، هذا فضلاً عن زيادتهما بمعدلات كبيرة خلال فترة الدراسة وهو ما أثر سلبياً على مناخ وبيئة الاستثمار وحد من تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، بل وأسهم في هروب رؤوس الأموال والكفاءات الوطنية للخارج، وعمل على أن تكون البيئة المحلية طاردة للاستثمارات والكفاءات، فضلاً عن سوء تخصيص الموارد وزيادة الاختلالات بالاقتصاد المصري والاعتماد المتزايد على الأنشطة الريعية والأقل إنتاجية. وكل هذا يحد من تراكم رؤوس الأموال المادية والبشرية، وبالتالي يعد أحد الأسباب الرئيسة لانخفاض معدل النمو خلال تلك الفترة، فضلاً عن عدم استقراره. الأمر الذي يتطلب وقفة من المسئولين والعمل على إصلاح المؤسسات السياسية والاقتصادية، كما حدث في التجارب الناجحة بدول جنوب شرق آسيا والصين والهند.

رابعاً: قياس العلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر

يهدف هذا القسم إلى قياس العلاقات الكمية بين كل من الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر خلال العقود الثلاثة الماضية تقريباً، فضلاً عن تحديد العلاقات السببية بينهم، ومن ثم تحديد أي منهم يسبب الآخر، الأمر الذي يساعد في توجيه السياسات الاقتصادية والمؤسسية التي يمكن أن تسهم في الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية بالمجتمع المصري، **وبالتالي، فإن هذا القسم يهدف إلى:**

أولاً: تحديد المؤشرات التي تعبر عن كل من الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.

ثانياً: اختيار النموذج القياسي الملائم وفقاً للمعايير القياسية تماشياً مع طبيعة المتغيرات وهدف البحث.

ثالثاً: تقدير العلاقات بين المتغيرات الثلاثة المدرجة بالنموذج خلال فترة الدراسة.

رابعاً: تحديد اتجاه العلاقات السببية بين المتغيرات الثلاثة المدرجة بالنموذج.

تماشياً مع ذلك، سوف يتم تناول هذا القسم من خلال ستة بنود هي: توصيف النموذج وتحديد المتغيرات ومؤشراتها ومصادر البيانات، والمنهج القياسي المستخدم، واختبارات جذر الوحدة، واختبارات التكامل المشترك، وتقدير العلاقات الكمية بين المتغيرات، وأخيراً تحديد علاقات السببية بين المتغيرات.

1.4 توصيف النموذج وتحديد المتغيرات ومؤشراتها ومصادر البيانات

ينطوي هذا النموذج على ثلاثة متغيرات أساسية وهي: حجم الفساد، وعدم الاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي، هذا فضلاً عن إضافة متغيرين من المتغيرات التحكمية وهما: حجم الاستثمار، والإنفاق الحكومي. وقد تعددت المؤشرات المستخدمة في التعبير عن هذه المتغيرات في الدراسات التطبيقية، غير أنه بعد إجراء عديد من محاولات القياس التجريبية تم التوصل إلى أفضل النتائج في ظل المؤشرات التي تم الاستقرار عليها، **وكانت المتغيرات والمؤشرات المعبرة عنها ورموزها بالنموذج القياسي وكذلك التوقعات القبلية لها كما يلي:**

- **النمو الاقتصادي (GDPpc):** يقاس من خلال متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقدراً بالجنيه وبالأسعار الثابتة كمؤشر للنمو الاقتصادي، وزيادته تعني ارتفاع معدل النمو عبر الزمن بالمجتمع، ويتوقع أن يكون تأثيره سلبياً على كل من الفساد وعدم الاستقرار السياسي بالمجتمع.
- **حجم الاستثمار (GFC):** يقاس من خلال حجم تكوين رأس المال الثابت مقدراً بالمليار جنيه وبالأسعار الثابتة كمؤشر لحجم الاستثمار، وزيادة قيمته تعني زيادة حجم الاستثمار، ويتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وتحسين مستويات الدخول لأفراد المجتمع، الأمر الذي يسهم في الحد من الفساد وعدم الاستقرار السياسي بالمجتمع.
- **الإنفاق الحكومي (GE):** يقاس من خلال حجم الإنفاق الحكومي الاستهلاكي مقدراً بالمليار جنيه وبالأسعار الثابتة كمؤشر لحجم الحكومة في النشاط الاقتصادي، ويتوقع أن تؤثر زيادة الإنفاق الحكومي سلبياً على النمو الاقتصادي، ومن ثم تسهم في زيادة حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي بالمجتمع.
- **حجم الفساد (CO):** يقاس من خلال أحد مؤشرات الحكم الدولية (WGI) كمكمل لمؤشر التحكم في الفساد الذي تتراوح قيمته بين (0 – 100)، وزيادة القيمة تعني زيادة حجم الفساد بالمجتمع، ويتوقع أن يؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي، بينما يكون له تأثير إيجابي على عدم الاستقرار السياسي بالمجتمع.
- **عدم الاستقرار السياسي (PIS):** يقاس من خلال أحد مؤشرات الحكم الدولية (WGI) كمكمل لمؤشر الاستقرار السياسي الذي تتراوح قيمته بين (0 – 100)، وزيادة القيمة تعني ارتفاع مستوى عدم الاستقرار السياسي بالمجتمع، ويتوقع أن يؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي، بينما يكون له تأثير إيجابي على حجم الفساد بالمجتمع.

وفقاً لذلك، فإن الدالة التي تعبر عن النموذج المقترح الذي يهدف إلى تقدير العلاقات بين متغيرات النموذج تكون على الصورة التالية:

$$GDPpc_t = f(GFC_t, GE_t, CO_t, PIS_t) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

يتم تحويل كل متغير مستقل إلى متغير تابع بنفس الصيغة في الدالة السابقة لتقدير العلاقات بين المتغيرات الخمسة، وتحديد اتجاهات العلاقات السببية بينهم كما سوف يوضح في البنود التالية.

لقد تم اختيار الشكل اللوغاريتمي الخطي المزدوج (Double Log Linear Function Form)، في تقدير معلمات المتغيرات التي يتضمنها النموذج ويعزى ذلك إلى:

- يساعد التحويل اللوغاريتمي المزدوج على موافاة افتراض خطية الدالة لاستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في التحليل القياسي.
- أن هذا الشكل تتسم نتائجه بجودة توفيق عالية (Superior Fit)، نظراً لتحقيقه أقل خطأ معياري للبواقي مقارنة بالأشكال الأخرى للدوال.
- أن المعلمات المقدرة في هذا الشكل تمثل المرونات، الأمر الذي يسهل تحديد التأثير النسبي لكل متغير مستقل على المتغير التابع دون التأثر بوحدات القياس الخاصة بكل متغير.

توضح بيانات **الجدول رقم (2)** الإحصاءات الوصفية ومصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج. ويتضح منه أن كلا من المتوسطات والحدود الدنيا والقصوى كانت قيمها موجبة. واستناداً إلى اختبار (Jarque–Bera) تؤكد أن سلاسل البيانات لمتغيرات النموذج تأخذ شكل التوزيع المعتدل الطبيعي في ظل وجود تباين ثابت وتغاير يساوي الصفر، فيما عدا المتغير المعبر عن الإنفاق الحكومي.

جدول رقم (2): الإحصاءات الوصفية ومصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج

البيان	Ln GDPpc	Ln GFC	Ln GE	Ln CO	Ln PIS
Mean	10.21	5.55	2.42	4.19	4.28
Median	10.19	5.44	2.43	4.19	4.28
Maximum	10.52	6.39	2.55	4.33	4.54
Minimum	9.89	4.71	2.12	4.05	3.96
Std. Dev.	0.21	0.47	0.09	0.07	0.19
Skewness	−0.13	−0.11	−1.18	0.35	−0.06
Kurtosis	1.59	1.87	6.06	2.22	1.74
Jarque-Bera	2.50	1.59	18.11	1.32	1.95
Probability	0.29	0.45	0.00	0.52	0.38
Sum	296.12	160.88	70.11	121.51	124.01
Sum Sq. Dev.	1.26	6.30	0.21	0.16	1.01
Observation	29	29	29	29	29
Ln GDPpc	1.000				
Ln GFC	0.976	1.000			
Ln GE	−0.002	−0.075	1.000		
Ln CO	0.679	0.669	0.115	1.000	
Ln PIS	0.833	0.809	0.051	0.587	1.000

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews)، اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1) م.

كذلك توضح معاملات الارتباط أن النمو الاقتصادي يرتبط طردياً وبعلاقة قوية مع حجم الاستثمار الثابت، وكذلك بعلاقة طردية قوية مع عدم الاستقرار السياسي، وبعلاقة طردية قوية إلى حد ما مع حجم الفساد، بينما يرتبط بعلاقة عكسية ضعيفة جداً مع الإنفاق الحكومي. كما يوجد ارتباط طردي قوي إلى حد ما بين حجم الاستثمار وكل من حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي، كما يرتبط عدم الاستقرار السياسي طردياً بعلاقة متوسطة مع حجم الفساد.

يستخدم البحث السلاسل الزمنية السنوية للبيانات التي تغطي الفترة (1990– 2018)، وقد تم تجميع هذه البيانات من المصادر الدولية، من خلال مؤشرات التنمية الدولية { World Development Indicators (WDI)} للبنك الدولي لعام 2019، أما بيانات مؤشر الفساد وعدم الاستقرار السياسي فقد تم الحصول عليها من خلال مؤشرات الحكم الدولية المقدمة من البنك الدولي (WGI) لعام 2019.

2.4 المنهج القياسي

سوف يتم استخدام أسلوب التكامل المشترك في دراسة العلاقات الكمية والسببية بين حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في مصر خلال العقود الثلاثة الماضية لتجنب ما يسمي بالانحدار الزائف (Spurious Regression) (Ahmed & Pulok , 2013, P. 66). وذلك من خلال استخدام نموذج تصحيح الخطأ متعدد المعادلات {Vector Error (VECM) Correction Model}، لتقدير العلاقات بين المتغيرات في كل من الأجل الطويل والأجل القصير (Vazakidis & Adamopoulos, 2010, P. 581)، كما يتميز نموذج (VECM) في أنه يساعد في تحديد علاقات السببية بين المتغيرات، حيث من خلال اختبار (Wald Test) يتم تحديد علاقات السببية في الأجل القصير، ومن خلال معنوية معامل تصحيح الخطأ (ECT) يتم تحديد علاقات السببية في الأجل الطويل (Zaman & et al., 2011, P. 249)، باستخدام أسلوب جرانجر للسببية (Multivariate Granger Causality)، **ويتم ذلك من خلال اتباع الخطوات الأربع التالية:**

أولاً: اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test)، لتحديد مدى استقرار أو عدم استقرار المتغيرات الداخلة في النموذج، وبالتالي، يتم تحديد درجة أو رتبة التكامل (Integration Order) لكل متغير على حدة. هذا فضلاً عن تحديد فترات التباطؤ الزمني المثلى (Optimal Lag Length) لمتغيرات النموذج من خلال متجهة الانحدار الذاتي (VAR).

ثانياً: اختبار مدى توافر خاصية التكامل المشترك (Co–integration) بين متغيرات النموذج، حيث يتطلب تطبيق نموذج (VECM) أن تكون المتغيرات الداخلة في النموذج بينها علاقات التكامل المشترك (Co–integration Relationship) التي تضمن تحقق التوازن في الأجل الطويل، وذلك من خلال تحليل جوهانسون (Johansen maximum likelihood procedure).

ثالثاً: تقدير العلاقات الكمية بين المتغيرات في الأجلين الطويل والقصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ متعدد المعادلات (VECM) وهو نموذج تحليل ديناميكي آني، حيث يتضمن عدداً من المعادلات مساوياً لعدد المتغيرات الداخلة بالنموذج.

رابعاً: تحديد علاقات السببية بين متغيرات النموذج وذلك من خلال تحليل جرانجر للسببية (Multivariate Granger Causality)، استناداً لنتائج نموذج (VECM) متعدد المعادلات.

سوف يتم التعرض لدراسة هذه الخطوات الأربع بنفس الترتيب، حيث يتم الجمع بين التأصيل النظري لكل منها بإيجاز، ثم يتم تقديم النتيجة التطبيقية للقياس.

3.4 اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests)

يُستخدم اختبار جذر الوحدة (UR) لتحديد مدى استقرار بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المدرجة بالنموذج وعند أي مستوى من الفروق يتحقق لها هذا الاستقرار، ومن خلال ذلك يتم تحديد رتبة التكامل لمتغيرات النموذج، ويوضح **الجدول رقم (3)** النتائج الموجزة لاختبار جذر الوحدة (UR) سواء للمتغيرات في صورتها الأصلية أو بعد إجراء الفرق الأول لها، وذلك من خلال اختباري: ديكي – فولار الموسع {Augmented Dickey–Fuller (ADF)}، وفيليبس بيرون { Phillips–Perron (PP)}.

جدول رقم (3): نتائج اختبار استقرار متغيرات النموذج (U R) باستخدام اختباري: ديكي– فولار (ADF)، فليبس بيرون (PP)

المتغير / البيان	المتغير في وضعه الأصلي				المتغير في الفرق الأول				رتبة المتغير I ( )
	ديكي– فولار		فليبس بيرون		ديكي– فولار		فليبس بيرون		
	Constant	Constant &Trend	Constant	Constant &Trend	Constant	None	Constant	None	
Ln GDPpc	0.87-(0.78)	2.76-(0.22)	0.32-(0.91)	2.03-(0.56)	3.41-(0.02)	1.11-(0.23)	3.13-(0.04)	1.21-(0.20)	1
Ln GFC	0.11-(0.94)	2.62-(0.27)	0.09-(0.94)	2.77-(0.22)	4.78-(0.00)	3.03-(0.00)	4.77-(0.00)	4.02-(0.00)	1
Ln GE	1.11-(0.70)	0.43 (1.00)	0.67-(0.84)	0.43 (1.00)	2.11-(0.24)	2.06-(0.04)	2.06-(0.26)	1.99-(0.05)	1
Ln CO	2.33-(0.17)	3.19-(0.11)	2.31-(0.18)	3.19-(0.11)	5.98-(0.00)	6.02-(0.00)	12.01-(0.00)	8.48-(0.00)	1
Ln PIS	0.85-(0.79)	3.43-(0.07)	1.03-(0.73)	2.91-(0.17)	4.86-(0.00)	3.99-(0.00)	4.01-(0.00)	3.99-(0.00)	1

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews)، اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1)م.

– القيم الحرجة في (Level) في حالة وجود الحد الثابت عند مستوى معنوية 1% = – 3.89، وعند مستوى معنوية 5% = – 2.97، وفي حالة وجود الحد الثابت والاتجاه معاً عند مستوى معنوية 1% = –4.32، وعند مستوى معنوية 5% = – 3.58.

– القيم الحرجة في الفرق الأول في حالة وجود الحد الثابت عند مستوى معنوية 1% = – 3.70، وعند مستوى معنوية 5% = – 2.98، وفي حالة (None) عند مستوى معنوية 1% = – 2.65، وعند 5% = – 1.95.

يلاحظ من بيانات هذا الجدول ما يلي:

- أن نتائج اختبارات جذر الوحدة (UR) توضح عدم استقرار متغيرات النموذج في صورتها الأصلية سواء عند مستوى معنوية 1% أو 5%، في ظل وجود الحد الثابت فقط بالدالة أو وجود كل من الحد الثابت والاتجاه (Trend) معاً بالدالة، بينما تكون كافة المتغيرات مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى لها، وذلك حتى مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج يكون تكاملها من الرتبة الأولى {I(1) Integrated of order}، وفقاً لاختباري (ADF)، (PP).
- وفقاً لذلك سوف يتم إجراء اختبارات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج في ظل إدراج الحد الثابت بالدالة، حيث تشترك كل متغيرات النموذج في نفس درجة التكامل I(1) ، وذلك باستخدام أسلوب جوهانسون للتكامل المشترك (JML)، الذي يشترط لاستخدامه أن تكون كافة المتغيرات لها نفس رتبة التكامل (Muhammed & et al., 2011, P. 59).

يتطلب إجراء اختبارات التكامل المشترك وتقدير المعلمات في الأجلين الطويل والقصير وفقاً لنموذج (VECM) تحديد فترات التباطؤ الزمني المثلى (Optimal Lag Length) لمتغيرات النموذج، وسيتم إجراء ذلك من خلال نموذج متجهة الانحدار الذاتي (VAR)، باستخدام اختبار كل من: (LR, FPE, AIC, SC, HQ) كما هو موضح **بالجدول رقم (4)**، الذي يتضح منه أنها تكون ثلاث فترات تباطؤ وفقاً للاختبارات الخمسة السابقة، غير أنه سيتم استخدام فترتي تباطؤ زمني فقط لنظراً لقصر السلسلة الزمنية، كما أن النتائج كانت أفضل مقارنة بفترة واحدة وهو ما يتماشى مع الفترات المحددة من خلال هذا التحليل.

جدول رقم (4): تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني وفقاً لتحليل (VAR)

HQ	SC	AIC	FPE	LR	Test/ Lag
-8.57	-8.40	-8.64		NA	0
-15.94	-14.91	-16.36	0.00	192.76	1
-16.17	-14.27	-16.93	0.00	37.49	2
-19.57*	-16.81*	-20.68*	0.00*	56.71*	3

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error , AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion , HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews)، استناداً إلى البيانات المستخدمة في الجدول رقم (1) م.

4.4 اختبارات التكامل المشترك (Co-integration Tests)

سيتم الكشف عن التكامل المشترك من خلال تحليل جوهانسون (Johansen maximum likelihood Procedure)، وذلك من خلال اختبارين هما (Trace Test)، (Max-Eigen Test). ويتم إجراء هذين الاختبارين لاختبار فرض العدم بأنه يوجد بحد أقصى عدد (r) من علاقات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، حيث تعبر (r) عن عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات، وتساوي الصفر في حالة عدم وجود أي علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أو تساوي 1 ، 2 ، 3 بحد أقصى (k-1)، حيث أن (k) هي عدد المتغيرات بالنموذج، وهى خمسة متغيرات في هذا النموذج، ويلخص **الجدول رقم (5)** نتائج هذين الاختبارين.

جدول رقم (5): نتائج اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون (Trace and Max-Eigen tests)

عدد علاقات التكامل بين المتغيرات	Trace Test			Max-Eigen Test		
	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.
لا يوجد*	78.71	69.82	0.01	36.80	33.88	0.02
بحد أقصى (1)	41.91	47.86	0.16	20.27	27.58	0.32
بحد أقصى (2)	21.65	29.80	0.32	17.00	21.13	0.17
بحد أقصى (3)	4.65	15.49	0.85	4.04	14.26	0.86
بحد أقصى (4)	0.61	3.84	0.43	0.61	3.84	0.43

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews)، اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1)م.
* تشير إلى رفض فرض العدم عند مستوى معنوية 5%.

يتضح من هذا الجدول، أنه توجد ظاهرة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وفقاً لكلا الاختبارين، حيث توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل، ومن ثم يتم رفض فرض العدم (H_0) بعدم وجود أي علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في مواجهة الفرض البديل (H_1) بوجود علاقة تكامل مشترك واحدة عند مستوى معنوية 1% وفقاً لاختبار (Trace Test)، 5% وفقاً لاختبار (Max-Eigen Test).

5.4 تقدير العلاقات بين المتغيرات

يتم قياس العلاقات طويلة الأجل من خلال نموذج (VECM)، **وتكون الصيغة العامة لمعادلات الأجل الطويل وفقاً لهذا النموذج على الصورة التالية:**

$$ln\ GDPpc_t = \alpha_0 + \alpha_1 ln\ GFC_t + \alpha_2 ln\ GE_t + \alpha_3 ln\ CO_t + \alpha_4 ln\ PIS_t + u_{1t} \ldots (2)$$

$$ln\ GFC_t = \beta_0 + \beta_1 ln\ GDPpc_t + \beta_2 ln\ GE_t + \beta_3 ln\ CO_t + \beta_4 ln\ PIS_t + u_{2t} \ldots (3)$$

$$ln\ GE_t = \lambda_0 + \lambda_1 ln\ GDPpc_t + \lambda_2 ln\ GFC_t + \lambda_3 ln\ CO_t + \lambda_4 ln\ PIS_t + u_{3t} \ldots (4)$$

$$ln\ CO_t = \theta_0 + \theta_1 ln\ GDPpc_t + \theta_2 ln\ GFC_t + \theta_3 ln\ GE_t + \theta_4 ln\ PIS_t + u_{3t} \ldots . (5)$$

$$ln\ PIS_t = \delta_0 + \delta_1 ln\ GDPpc_t + \delta_2 ln\ GFC_t + \delta_3 ln\ GE_t + \delta_4 ln\ CO_t + u_{5t} \ldots (6)$$

يمكن إضافة حد تصحيح الخطأ (ECT_t) الذي يقيس سرعة التعديل أو التكيف (Speed of Adjustment) لاختلال التوازن في الأجل القصير لكي يتم تحقيق التوازن في الأجل الطويل، ومن ثم فإن المعادلات التي تمثل نموذج (VECM) وذلك لتقدير معلمات الأجل القصير كما يلي:

$$\Delta ln\ GDPpc_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{1i}\ \Delta\ ln\ GDPpc_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \alpha_{2i} \Delta\ ln\ GFC_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \alpha_{3i}\ \Delta\ ln\ GE_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \alpha_{4i}\ \Delta\ ln\ CO_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \alpha_{5i}\ \Delta\ ln\ PIS_{t-i} + \varphi ECT_{t-1} + \bar{u}_{1t} \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots (7)$$

$$\Delta ln\ GFC_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i}\ \Delta\ ln\ GFC_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \beta_{2i} \Delta\ ln\ GDPpc_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \beta_{3i}\ \Delta\ ln\ GE_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \beta_{4i}\ \Delta\ ln\ CO_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \beta_{5i}\ \Delta\ ln\ PIS_{t-i} + \varphi ECT_{t-1} + u_{2t} \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots (8)$$

$$\Delta ln\, GE_t = \lambda_0 + \sum_{i=1}^{p} \lambda_{1i}\, \Delta\, ln\, GE_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \lambda_{2i}\, \Delta\, ln\, GDPpc_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \lambda_{3i}\, \Delta\, ln\, GFC_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \lambda_{4i}\, \Delta\, ln\, CO_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \lambda_{5i}\, \Delta\, ln\, PIS_{t-i} + \varphi ECT_{t-1} + u_{3t} \dots\dots\dots\dots\dots (9)$$

$$\Delta ln\, CO_t = \theta_0 + \sum_{i=1}^{p} \theta_{1i}\, \Delta\, ln\, CO_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \theta_{2i}\, \Delta\, ln\, GDPpc_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \theta_{3i}\, \Delta\, ln\, GFC_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \theta_{4i}\, \Delta\, ln\, GE_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \theta_{5i}\, \Delta\, ln\, PIS_{t-i} + \varphi ECT_{t-1} + u_{4t} \dots\dots\dots\dots\dots (10)$$

$$\Delta ln\, PIS_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{p} \delta_{1i}\, \Delta\, ln\, PIS_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \delta_{2i}\, \Delta\, ln\, GDPpc_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \delta_{3i}\, \Delta\, ln\, GFC_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \delta_{4i}\, \Delta\, ln\, GE_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \delta_{5i}\, \Delta\, ln\, CO_{t-i} + \varphi ECT_{t-1} + u_{5t} \dots\dots\dots\dots\dots (11)$$

حيث تعبر كل من: $\Delta ln\ GDPpc_t$ ، $\Delta ln\ GFC_t$ ، $\Delta ln\ GE_t$ ، $\Delta ln\ CO_t$ ، $\Delta ln\ PIS_t$ ، عن الفرق الأول لمتغيرات النموذج الخمسة والفجوات الزمنية المختلفة لها، (P) هي العدد الأمثل للفجوات الزمنية بالنموذج، التي تم تحديدها بثلاث فجوات كما هو مبين في الجدول رقم (4)، ECT_{t-1} تمثل حد تصحيح الخطأ، u_t تمثل حد الخطأ العشوائي الذي يكون وسطه الحسابي صفراً وتباينه ثابتاً. ويلاحظ من هذه المعادلات أنها تتضمن العلاقات بين المتغيرات في كل من الأجل القصير والأجل الطويل، الذي يتضح من خلال حد تصحيح الخطأ الخاص بكل معادلة (ECT_{t-1})، وتوضح بيانات الجدول رقم (6) النتائج الموجزة التي تم تقديرها من خلال البرنامج الإحصائي (EViews)، للعلاقات بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل المناظرة للمعادلات (2 – 6) السابقة في ظل وجود ثابت الدالة مع وجود علاقة تكامل مشترك واحدة، وكذلك تقدير علاقات الأجل القصير المناظرة للمعادلات (7 – 11)، وقد تم الاقتصار على عرض المتغيرات المعنوية فقط في الأجل القصير.

جدول رقم (6): نتائج التحليل الديناميكي متعدد المتغيرات وفقاً لنموذج (VECM)

الفترة الزمنية	البيان	المتغير التابع				
	المتغير المستقل	Ln GDPpc	Ln GFC	Ln GE	Ln CO	Ln PIS
الأجل الطويل	Ln GDPpc	1	1.73 *(16.67-)	19.56 *(6.89-)	2.79 *(7.72-)	2.57- *(6.39)
	Ln GFC	0.58 *(23.42-)	1	11.30- *(9.21)	1.61- *(9.78)	1.48 *(9.37-)
	Ln GE	0.05 (0.75-)	0.09 - (0.72)	1	0.14- (0.72)	0.13 (0.70-)
	Ln CO	0.36 *(2.87-)	0.62- **(2.59)	7.02- **(2.45)	1	0.92 **(2.52-)
	LN PIS	0.39- *(6.98)	0.68 *(7.28-)	7.63 *(6.98-)	1.09 *(7.41-)	1
	Constant	7.05-	12.20	137.86	19.63	18.08-

الفترة الزمنية	البيان	المتغير التابع				
	المتغير المستقل	*Ln GDPpc*	*Ln GFC*	*Ln GE*	*Ln CO*	*Ln PIS*
الأجل القصير	*ΔLn GDPpc(-1)*	0.82 **(2.00)	-	-	-	-
	ΔLn GDPpc(-2)	-	8.50 *(5.08)	-	-	-
	ΔLn GFC(-1)	-	0.92 *(4.63)	-	-	-
	ΔLn GFC(-2)	-	0.26 **(2.08)	-	-	-
	ΔLn GE(-1)	-	0.54- ***(1.91-)	-	-	-
	ΔLn GE(-2)	-	1.08 **(2.93)	-	-	-
	ΔLn CO(-1)	-	-	-	0.46- *(2.87-)	-
	ΔLn CO(-2)	-	-	-	0.54- *(2.90-)	-
	ΔLn PIS(-1)	0.10- **(2.07-)	-	-	-	-
	ΔLn PIS(-2)	-	0.52- **(2.25-)	-	0.45 **(2.46)	-
	Constant	0.01-	0.22-	0.01-	0.08-	0.04-
ECT_{t-1}		0.22 **(2.63)	3.17 *(7.69)	0.29- (0.61-)	0.79 **(2.41)	0.32 (0.48)
R^2		%71	%88	%31	%73	%23

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews) اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1)م.

* تشير إلى أن المتغير معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1%.

** تشير إلى أن المتغير معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 5%.

*** تشير إلى أن المتغير معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 10%.

– القيم بين الأقواس تشير إلى قيمة (t–statistics).

يتضح من هذا الجدول ما يلي:

أولاً: بالنسبة للأجل الطويل

- أن النمو الاقتصادي يؤثر إيجابياً على حجم الاستثمار، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة أن زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 1% يترتب عليه زيادة حجم الاستثمار الثابت بنسبة 1.7%، نتيجة لزيادة الدخول، ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات وبفعل المعجل يزداد الاستثمار بنسبة أكبر. كما يؤثر النمو الاقتصادي إيجابياً وبدرجة كبيرة جداً على الإنفاق الحكومي، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة أن زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 1% يترتب عليها زيادة الإنفاق الحكومي بحوالي 20% وذلك لمواجهة الزيادة في الطلب الناتج عن الزيادة في متوسط دخول الأفراد. كما يؤثر النمو الاقتصادي إيجابياً على حجم الفساد، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة أن زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 1% يترتب عليها زيادة حجم الفساد بحوالي 2.8%، وذلك نتيجة للزيادة في الاستثمارات والإنفاق الحكومي المرتبطة بتحسن مستويات الدخول. بينما يؤثر النمو الاقتصادي سلبياً على عدم الاستقرار السياسي، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة أن زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 1% يترتب عليها التقليل من عدم الاستقرار السياسي، ومن ثم زيادة مستوى الاستقرار السياسي بنسبة 2.6%، وذلك لأن تحسن مستويات الدخول المرتبط بارتفاع معدل النمو يسهم في توفير مزيد من فرص العمل ويقلل من الاحتجاجات لدى الأفراد. يتضح مما سبق أن النمو الاقتصادي في مصر خلال تلك الفترة أسهم في زيادة الفساد ولكنه أسهم في تحقيق مستوى أعلى من الاستقرار السياسي. وأن المتغيرات الأربعة كانت مرونتها مرتفعة بالنسبة للنمو الاقتصادي، وتتحقق تلك النتائج عند مستوى معنوية 1%.
- أن الاستثمار يؤثر إيجابياً على كل من النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي، حيث تشير قيم المعلمات المقدرة إلى أن زيادة الاستثمار بنسبة 1% يترتب عليها زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.6%، وزيادة في عدم الاستقرار السياسي بنسبة 1.5%. بينما يؤثر الاستثمار سلبياً على كل من الإنفاق الحكومي وحجم الفساد، حيث تشير قيم المعلمات المقدرة إلى أن زيادة الاستثمار بنسبة 1% يترتب عليها تراجع كل من الإنفاق الحكومي وحجم الفساد بنسبة 11.3%، 1.6% لكل منهما على التوالي، وتتحقق النتائج السابقة عند مستوى معنوية 1%.
- أن الإنفاق الحكومي يؤثر ايجابياً على كل من معدل النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي، بينما يؤثر سلبياً على كل من الاستثمار وحجم الفساد، وإن كانت هذه النتائج غير معنوية احصائياً.
- أن الفساد يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي، وإن كان هذا التأثير غير مرن بالنسبة للنمو الاقتصادي، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة حجم الفساد بنسبة 1% يترتب عليها

ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.36%، وهذا يتفق مع فرضية الشحم في العجلات (Greasing the wheels) نتيجة لسرعة إنجاز الأعمال مع زيادة حجم الفساد لتلاشي الروتين والبيروقراطية الحكومية، وتتحقق هذه النتيجة عند مستوى معنوية 1%. كما يزيد الفساد من عدم الاستقرار السياسي بالمجتمع، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة حجم الفساد بنسبة 1% يترتب عليه زيادة في عدم الاستقرار السياسي بنسبة 0.9%، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي في أن زيادة حجم الفساد تسهم في تراجع مستوى الاستقرار السياسي بالمجتمع، وتتحقق هذه النتيجة عند مستوى معنوية 5%. بينما يؤثر الفساد سلبياً على كل من حجم الاستثمار والإنفاق الحكومي، حيث تشير قيم المعلمات المقدرة إلى أن زيادة حجم الفساد بنسبة 1% يترتب عليها تراجع في حجم الاستثمار والإنفاق الحكومي بنسبة 0.6%، 7% لكل منهما على التوالي وتتحقق هذه النتائج عند مستوى معنوية 5%.

- أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة عدم الاستقرار السياسي بنسبة 1% يترتب عليها تراجع في معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.4%، لأنه يؤثر سلبياً على مناخ وبيئة النشاط الاقتصادي وتتحقق هذه النتيجة عند مستوى معنوية 1%. بينما يؤثر عدم الاستقرار السياسي إيجابياً على حجم الفساد وتشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة في عدم الاستقرار السياسي بنسبة 1% يترتب عليها زيادة في حجم الفساد بنسبة 1.1%، وذلك عند مستوى معنوية 1% وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ومعظم الدراسات التطبيقية في أن زيادة الفساد ترتبط بالتراجع في مستوى الاستقرار السياسي بالمجتمع. بينما يكون لعدم الاستقرار السياسي تأثير إيجابي على كل من الاستثمار والإنفاق الحكومي، حيث تشير قيم المعلمات المقدرة إلى أن زيادة في عدم الاستقرار السياسي بنسبة 1% يترتب عليها زيادة كل من الاستثمار والإنفاق الحكومي بنسبة 0.7%، 7.6% لكل منهما على التوالي وذلك عند مستوى معنوية 1%.

يتضح مما سبق، أن العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي سلبية، حيث أن كلا منهما يؤثر سلبياً على الآخر. بينما العلاقة بين النمو الاقتصادي وحجم الفساد تكون إيجابية، حيث يؤثر كل منهما إيجابياً على الآخر. كما أن العلاقة بين حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي كانت إيجابية وكلا منهما يدعم الآخر وأن زيادة في عدم الاستقرار تزيد من حجم الفساد، وكذلك زيادة حجم الفساد تزيد من عدم الاستقرار السياسي بالمجتمع المصري. وتوضح هذه النتائج التداخل والترابط بين هذه المتغيرات الثلاثة بالاقتصاد المصري وتتفق هذه النتائج بدرجة كبيرة مع عديد من الدراسات التطبيقية التي تم استعراضها في الأدبيات الاقتصادية، باستثناء التأثير الإيجابي لحجم الفساد على النمو الاقتصادي.

ثانياً: بالنسبة للأجل القصير

- أن النمو الاقتصادي يتأثر إيجابياً بمعدل النمو الاقتصادي المحقق في الفترة السابقة، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن ارتفاعاً في معدل النمو الاقتصادي في الفترة السابقة بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو في الفترة الحالية بنسبة 0.8%، مما يؤكد على الطبيعة التراكمية للنمو الاقتصادي بالمجتمع المصري، وتتحقق هذه النتيجة عند مستوى معنوية 5%. كما يتأثر النمو الاقتصادي في الفترة الحالية سلبياً بعدم الاستقرار السياسي في الفترة السابقة، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة أن زيادة في عدم الاستقرار السياسي بنسبة 1% مع وجود فترة تباطؤ زمني واحدة تؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي في الفترة الحالية بنسبة 0.1%، وذلك عند مستوى معنوية 5%، الأمر الذي يؤكد على استمرار الأثر السلبي لعدم الاستقرار السياسي على معدل النمو الاقتصادي على المدى المتوسط، وتتوافق هذه النتيجة مع الأجل الطويل.
- أن حجم الفساد يتأثر سلبياً بحجم الفساد المحقق في الفترات السابقة، حيث تشير قيم المعلمات المقدرة أن زيادة الفساد بنسبة 1% مع وجود فترة تباطؤ زمني واحدة وفترتي تباطؤ تؤدي إلى تراجع حجم الفساد بالفترة الحالية بنسبة 0.46%، 0.54% لكل منهما على التوالي. وربما هذه النتيجة تتعارض مع الطبيعة التراكمية للفساد بالمجتمع المصري. بينما يتأثر الفساد في الفترة الحالية إيجابياً بعدم الاستقرار السياسي في الفترات السابقة، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة أن زيادة في عدم الاستقرار السياسي بنسبة 1% مع وجود فترتي تباطؤ زمني تؤدي إلى زيادة حجم الفساد بالفترة الحالية بنسبة 0.45%، وذلك عند مستوى معنوية 5%، الأمر الذي يؤكد على الأثر الممتد لعدم الاستقرار السياسي على حجم الفساد ليس بالفترة الحالية فقط ولكن لفترات أطول بالمستقبل القريب.
- أن حجم الاستثمار يتأثر إيجابياً بالنمو الاقتصادي المحقق في الفترات السابقة، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 1% مع وجود فترتي تباطؤ زمني يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار بالفترة الحالية بنسبة 8.5%، الأمر الذي يؤكد على الأثر التراكمي للنمو الاقتصادي على حجم الاستثمار بالمجتمع المصري. كما يتأثر حجم الاستثمار المحقق بالفترة الحالية إيجابياً بحجم الاستثمار المحقق في الفترات السابقة، حيث تشير قيم المعلمات المقدر إلى أن زيادة في حجم الاستثمار بنسبة 1% مع وجود فترة تباطؤ وفترتي تباطؤ زمني يترتب عليها زيادة الاستثمار بنسبة 0.92%، 0.26% لكل منهما على التوالي، الأمر الذي يؤكد على الطبيعة التراكمية للاستثمار بالمجتمع المصري. بينما يتأثر حجم الاستثمار بالإنفاق الحكومي المحقق في الفترة السابقة لفترة تباطؤ زمني واحدة سلباً ولفترتي تباطؤ زمني إيجابياً وبنسبة أكبر. بينما يتأثر حجم الاستثمار سلبياً بعدم الاستقرار السياسي في الفترات السابقة، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة في عدم الاستقرار السياسي بنسبة 1% مع وجود فترتي تباطؤ زمني تؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار بالفترة الحالية بنسبة 0.52% وذلك عند

مستوى معنوية 5%، الأمر الذي يؤكد على الأثر السلبي الممتد لعدم الاستقرار السياسي على حجم الاستثمار بالمجتمع المصري.

توضح نتائج التقدير أن المقدرة التفسيرية للنموذج كانت جيدة إلى حد كبير، حيث تفسير حوالي 71% من التغيرات في النمو الاقتصادي من خلال التغيرات في المتغيرات الأربعة المدرجة بالنموذج، كما يمكن تفسير حوالي 73% من التغيرات في حجم الفساد بالتغيرات في المتغيرات الأربعة المدرجة بالنموذج، بينما 23% فقط من التغيرات في عدم الاستقرار السياسي بمصر تفسر من خلال التغيرات في المتغيرات الأربعة المدرجة بالنموذج. وأن 88%، 31% من التغيرات في كل من حجم الاستثمار والإنفاق الحكومي تعزى إلى التغيرات في المتغيرات الأربعة الأخرى المدرجة بالنموذج.

6.4 تحليل السببية لجرانجر (Multivariate Granger Causality)

وفقاً لنظرية جرانجر (Granger Representation Theorem)، أن اكتشاف وجود علاقات تكامل مشترك بين مجموعة من المتغيرات، يعني وجود علاقات سببية بين هذه المتغيرات إما أن تكون في اتجاه واحد (Uni-directional) أو في الاتجاهين أي ثنائية الاتجاه (Bi-directional). فإذا كانت قيم أحد المتغيرين في الماضي تؤثر في قيمة المتغير الآخر في الفترة الحالية، فإنه يقال إن المتغير الأول هو الذي يسبب المتغير الثاني، والعكس صحيح (Bhaskara & et al., 2008, P. 9). وسوف يتم توضيح علاقات السببية بين متغيرات النموذج في كل من الأجل الطويل والأجل القصير، وذلك من خلال نموذج (VECM)، حيث يتم اختبار فرض العدم بعدم وجود علاقة سببية بين كل متغيرين بالنموذج في مقابل الفرض البديل بوجود علاقة سببية تتجه من المتغير الأول إلى المتغير الثاني.

أولاً: تحليل السببية في الأجل الطويل: يتم استنباط علاقات السببية في الأجل الطويل من خلال معاملات تصحيح الخطأ {Error Correction term (ECT_{t_1})} التي تربط علاقات الأجل الطويل والأجل القصير معاً، وذلك من تقديرات التحليل الديناميكي متعدد المعادلات وفقاً لنموذج (VECM) وتوضح بيانات الجدول رقم (7) النتائج الموجزة لعلاقات السببية بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل.

جدول رقم (7) :نتائج علاقات السببية في الأجل الطويل من خلال تحليل (VECM)

اتجاه العلاقة السببية	المتغير التابع					المتغير المستقل
	Ln PIS	Ln CO	Ln GE	Ln GFC	Ln GDPpc	
Ln GDPpc ← Ln GDPpc Ln GFC ← Ln GDPpc Ln CO ← Ln GDPpc	0.32 (0.48-)	0.79 **(2.41)	0.29- (0.61-)	3.17 *(7.69)	0.22 **(2.63)	Ln GDPpc
Ln GFC ← Ln GFC Ln GDPpc ← Ln GFC Ln CO ← Ln GFC	0.19- (0.48-)	0.46- **(2.41-)	0.17 (0.61)	1.83- *(7.69-)	0.13- **(2.63-)	Ln GFC
Ln GDPpc ← Ln GE Ln GFC ← Ln GE Ln CO ← Ln GE	0.02- (0.48-)	04.- **(2.41-)	0.02 (0.61)	0.16- *(7.69-)	0.01- **(2.63-)	Ln GE
Ln CO ← Ln CO Ln GDPpc ← Ln CO Ln GFC ← Ln CO	0.12- (0.48-)	0.29- **(2.41-)	0.11 (0.61)	1.14- *(7.69-)	0.08- **(2.63-)	Ln CO
Ln GDPpc ← Ln PIS Ln GFC ← Ln PIS Ln CO ← Ln PIS	0.13 (0.48)	0.31 **(2.41)	0.11- (0.61-)	1.23 *(7.69)	0.09 **(2.63)	Ln PIS

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews) اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1)م.

* تشير إلى أن المتغير معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1%.

** تشير إلى أن المتغير معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 5%.

– القيم بين الأقواس تشير إلى قيمة (t–statistics).

يتضح من بيانات هذا الجدول أن:

- يتأثر النمو الاقتصادي، وحجم الاستثمار، وحجم الفساد بالقيم المحققة لكل منها في الفترات السابقة، ولذا، فإن كلاً منها يسبب القيمة المحققة لها في الفترة الحالية، ويتحقق ذلك عند مستوى معنوية حتى 5%، مما يدل على الطبيعة التراكمية لهذه المتغيرات الثلاثة بالمجتمع المصري.
- توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل من: النمو الاقتصادي وحجم الاستثمار، والنمو الاقتصادي وحجم الفساد، وحجم الاستثمار وحجم الفساد. وبالتالي، تكون العلاقة بين كل منهما تكاملية ويسبب كل منهما الآخر، وتتحقق هذه النتائج عند مستوى معنوية حتى 5%. مما يدل على التداخل والاعتماد المتبادل بين هذه المتغيرات الكلية بالاقتصاد المصري.

- توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين حجم الإنفاق الحكومي وكل من النمو الاقتصادي، وحجم الاستثمار، وحجم الفساد، تتمثل في أن حجم الإنفاق الحكومي يسبب كلاً من هذه المتغيرات الثلاثة ويكون سابقاً عليها وليس العكس، وتتحقق هذه النتائج عند مستوى معنوية حتى 5%. وهذا يدلل على أهمية تأثير حجم الحكومة وتدخلها في النشاط الاقتصادي في تأثيره على عديد من المتغيرات الاقتصادية وحجم الفساد بالمجتمع المصري.
- توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين عدم الاستقرار السياسي وكل من النمو الاقتصادي، وحجم الاستثمار، وحجم الفساد، تتمثل في أن عدم الاستقرار السياسي يسبب كلاً من هذه المتغيرات الثلاثة ويكون سابقاً عليها وليس العكس، وتتحقق هذه النتائج عند مستوى معنوية حتى 5%. وهذا يدلل على أهمية تأثير الاستقرار السياسي على عديد من المتغيرات الاقتصادية وحجم الفساد بالمجتمع المصري.

ثانياً: تحليل السببية في الأجل القصير: يتم ذلك من خلال تقدير العلاقات الخاصة بالمعادلات (11 – 11)، وتوضح بيانات **الجدول رقم (8)** النتائج الموجزة لعلاقات السببية بين المتغيرات في الأجل القصير وذلك من خلال اختبار (Wald test)، وتم الاقتصار على النتائج المعنوية إحصائياً فقط.

يلاحظ من بيانات هذا الجدول أن:

- توجد علاقة أحادية الاتجاه بين حجم الاستثمار وكل من: النمو الاقتصادي، والإنفاق الحكومي، وعدم الاستقرار السياسي، وتتمثل في أن النمو الاقتصادي، والإنفاق الحكومي، وعدم الاستقرار السياسي كل على حدة يسبب حجم الاستثمار وسابق عليه، وليس العكس، وأن هذه النتائج معنوية إحصائياً حتى 5%. كما أن هذه المتغيرات الثلاثة مجتمعة بالإضافة إلى حجم الفساد تسبب حجم الاستثمار وذلك عند مستوى معنوية 1%.
- توجد علاقة أحادية الاتجاه بين حجم الفساد وكل من: النمو الاقتصادي، وحجم الاستثمار، وعدم الاستقرار السياسي، وتتمثل في أن النمو الاقتصادي، وحجم الاستثمار، وعدم الاستقرار السياسي كل على حدة تسبب الفساد، وليس العكس، وأن هذه النتائج معنوية إحصائياً حتى 5%. كما أن هذه المتغيرات الثلاثة مجتمعة بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي تسبب الفساد وذلك عند مستوى معنوية 1%. كل هذا يدلل على أهمية النمو الاقتصادي وحجم الاستثمار والاستقرار السياسي في التأثير على حجم الفساد بالمجتمع المصري.

جدول رقم (8) :نتائج اختبارات جرانجر للسببية في الأجل القصير
{Multivariate Causality Tests (Wald Tests)}

المتغيرات	كا^2 (χ^2)	مستوى المعنوية (P-value)	اتجاه العلاقة السببية
Δln GFC ← Δln GDPpc	**38.71**	**0.000**	**أحادية الاتجاه**
Δln GFC ← Δln GE	**11.14**	**0.004**	**أحادية الاتجاه**
Δln GFC ← Δln PIS	**7.58**	**0.023**	**أحادية الاتجاه**
Δln GE+ +Δln CO Δln PIS + Δln GFC ← Δln GDPpc	**87.93**	**0.000**	**أحادية الاتجاه**
Δln CO ← Δln GDPpc	**7.51**	**0.023**	**أحادية الاتجاه**
Δln CO ← Δln GFC	**5.90**	**0.023**	**أحادية الاتجاه**
Δln CO ← Δln PIS	**9.00**	**0.011**	**أحادية الاتجاه**
Δln GE+ Δln GFC+ Δln PIS+ Δln CO ← Δln GDPpc	**21.81**	**0.005**	**أحادية الاتجاه**

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews) اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1)م.
*تم اقتصار النتائج بالجدول على العلاقات المعنوية فقط.

يتضح من نتائج علاقات السببية، وجود توافق إلى حد كبير بين علاقات السببية في الأجلين القصير والطويل، وإن كانت هذه العلاقات أكثر تداخلاً ووضوحاً في الأجل الطويل مقارنة بالأجل القصير، نظراً لأن هذه المتغيرات بطبيعتها يرتبط التغير فيها بدرجة أكثر وضوحاً في الأجل الطويل. كما تتفق النتائج بدرجة كبيرة مع الفرض المبدئي للدراسة، فضلاً عن توافقها مع نتائج عديد من الدراسات التطبيقية التي تمت دراستها في الأدبيات الخاصة بالعلاقة بين هذه المتغيرات في القسم الثاني، الأمر الذي يدل على وجود تداخل كبير في العلاقة بين المتغيرات الثلاثة في المجتمع المصري.

خامساً: النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية

1.5 النتائج تتمثل أهم النتائج التي توصل إليها البحث بإيجاز فيما يلي:

- وفقاً للأدبيات النظرية والتطبيقية أن العلاقة بين حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي عادة تكون إيجابية. بينما العلاقة بين حجم الفساد والنمو الاقتصادي غير محددة، وإن كانت معظم الدراسات تؤكد على الآثار السلبية للفساد على النمو. أما فيما يتعلق بالعلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو، فإن أغلب الدراسات تؤيد التأثير السلبي له على النمو، نتيجة لما يترتب عليه من آثار سلبية على عديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- عانى الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة من ارتفاع حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن زيادتهما خلال فترة الدراسة وبخاصة خلال أحداث ثورة 25 يناير 2011، مما أثر سلبياً على مناخ وبيئة الاستثمار وحد من تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، وأسهم في هروب رؤوس الأموال والكفاءات الوطنية للخارج،..إلخ. الأمر الذي أسهم في انخفاض معدل النمو الاقتصادي، فضلاً عن عدم استقراره.
- توضح نتائج القياس في الأجل الطويل وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وأن العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي تكون إيجابية، وإن كان تأثير النمو الاقتصادي على حجم الفساد أكبر من تأثير الفساد على النمو الاقتصادي. أما فيما يتعلق بالعلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي كانت سلبية، وأن تأثير النمو على عدم الاستقرار السياسي أكبر من تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو. كما أن العلاقة بين حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي كانت إيجابية وكل منهما يدعم الآخر وبمعدلات تأثير متقاربة.
- توضح نتائج القياس في الأجل القصير أن النمو الاقتصادي يتميز بطبيعة تراكمية ويتأثر أيجاباً بمعدلات النمو المحققة في الفترات السابقة، كما يؤثر عدم الاستقرار السياسي في الفترات السابقة، سلبياً على النمو الاقتصادي وإيجابياً على حجم الفساد في الفترة الحالية، الأمر الذي يؤكد على الأثر الممتد لعدم الاستقرار السياسي عليهما في المستقبل بالمجتمع المصري.

- توضح نتائج علاقات السببية في الأجل الطويل وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين كل من: النمو الاقتصادي وحجم الاستثمار، والنمو الاقتصادي وحجم الفساد، وحجم الاستثمار وحجم الفساد، وبالتالي تكون العلاقة بين كل منهما تكاملية. كما توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين حجم الإنفاق الحكومي وكل من: النمو الاقتصادي، وحجم الاستثمار، وحجم الفساد، تتمثل في أن حجم الإنفاق الحكومي يسبب هذه المتغيرات الثلاثة ويكون سابقاً عليها وليس العكس، كما توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين عدم الاستقرار السياسي وكل من: النمو الاقتصادي، وحجم الاستثمار، وحجم الفساد، تتمثل في أن عدم الاستقرار السياسي يسبب هذه المتغيرات الثلاثة ويكون سابقاً عليها وليس العكس. وتتفق نتائج علاقات السببية في الأجل القصير إلى حد ما

مع تلك النتائج الخاصة بالأجل الطويل وإن كانت النتائج أكثر تداخلاً ووضوحاً في الأجل الطويل.

2.5 التوصيات في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج تتمثل أهم التوصيات التي تسهم في الحد من الفساد وعدم الاستقرار السياسي والارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي في مصر بالمستقبل فيما يلي:

- ضرورة تبني الدولة خطة متكاملة لمكافحة الفساد، وأن تكون هذه الخطة ضمن استراتيجية متكاملة وشاملة للإصلاح المؤسسي والتنظيمي لتقليل الروتين والبيروقراطية الحكومية التي كانت وراء التأثير الإيجابي للفساد على النمو، هذا فضلاً عن التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني في مكافحة الفساد، وعلى رأس ذلك أن تلقى هذه الخطة الدعم الكافي من قبل الإدارة السياسية بالدولة.
- الاهتمام بالإصلاح السياسي والمؤسسي وتفعيل القانون على كافة المستويات، بما يرفع من مستوى الاستقرار السياسي، حيث يعد ذلك من المقومات الأساسية لتوفير المناخ الملائم للنشاط الإنتاجي، كما أنه يمثل متطلباً أساسياً للحد من الفساد والارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي.
- نظراً لتداخل علاقات السببية بين حجم الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، فإنه يجب الاهتمام بالجانب الاقتصادي في تحقيق أهداف التنمية من خلال توفير البيئة الملائمة للاستثمار وتنمية القدرات البشرية وتبني الدولة للمشروعات القومية، لأنه يسهم في توفير مزيد من فرص العمل وارتفاع معدل النمو الاقتصادي، الذي يساعد بدوره في الحد من الفساد وتحقيق الاستقرار السياسي.

3.5 البحوث المستقبلية: من البحوث التي يمكن تناولها مستقبلاً في هذا المجال هو تناول أثر الفساد وعدم الاستقرار السياسي على بعض من المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل: الاستثمار، والادخار، وتوزيع الدخل، والفقر، وعدم الاستقرار الاقتصادي،..إلخ. وتناول أثر الفساد وعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في الدول العربية. كما يتم تناول هذا الموضوع في صورة دراسة مقارنة في أكثر من دولة وليكن ببعض الدول العربية مثلاً. وكذلك تناول أبحاث تتعلق بدراسة العلاقات الكمية والسببية بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي وعديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: توزيع الدخل، والفقر، ومعدل الاستثمار، ومعدل الادخار، والبطالة،..إلخ، سواء على مستوى دولة واحدة أو مجموعة من الدول.

المراجع العربية

العربي، نبيل صلاح، نجا، علي عبد الوهاب (2005)،"الفساد في المنطقة العربية"، المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة – جامعة الإسكندرية، تحت عنوان: ***حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية***، في الفترة 8 – 10 سبتمبر 2005.

نجا، علي عبد الوهاب، (2016)، "أثر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990–2012): دراسة تحليلية قياسية"، ***مجلة بحوث اقتصادية عربية***، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 72، 73.

نجا، علي عبد الوهاب، (2017)، " أثر الفساد وعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990– 2015) دراسة تحليلية قياسية"، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية، تحت عنوان: ***دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات السياسية والاقتصادية الراهنة***، بمكتبة الإسكندرية، الثلاثاء 9 مايو 2017.

المراجع الانجليزية

Abdelkader H. E. M., (2015), "Political Instability, Uncertainty and Democracy and Economic Growth in Egypt", ***Working Paper 953***, The Economic Research Forum (ERF), Egypt, www.erf.org.eg.

Abdel-Ltif H., Elgohari H. & Mohamed A., (2018), ***Corruption, political instability and growth: Evidence from the Arab Spring***, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3240211.

Adela s., Bernard D. & Perseta G., (2014), "Corruption impact on Economic Growth: An empirical analysis", **Journal of Economic Development**, Vol. 6, No. 2, PP. 57-77, https://www.google.com.eg/.

Adenike E. T., (2013), "An econometric analysis of the impact of Corruption on economic growth in Nigeria**",** ***Journal of Business Management and Economics***, Vol. 4, No. 3, PP. 54-65, http://www.e3journals.org.

Ahmed M. U.& Pulok M. H., (2013), " The Role of Political Stability on Economic Performance: The Case of Bangladesh", ***Journal of Economic Cooperation and Development,*** Vol. 34, No. 3, PP. 61-100, http://www.sesric.org/.

Aisen A. & Veiga F. J., (2010), "How Does Political Instability Affect Economic Growth?" ***IMF Working Paper,*** Middle East and Central Asia Department, https://www.imf.org/.

Bhaskara R. B., Artur T., Chaitanya V. K., (2008), ***Growth Effects of a Comprehensive measure of Globalization with Country Specific Time Series Data,*** Munich Personal RePEc Archive (MPRA), Online at: http://mpra.ub.uni-muenchen.

Daniela V., Danut J. & Carmen P., (2011), "Determinants of *Corruption* in Romania and its Impact on Economic Growth", ***Analele Stiintifice ale Universitatii "Alexandru Ioan Cuza" din Iasi - Stiinte Economice***, vol. 2011SE, PP. 225-233, http://econpapers.repec.org/.

Deyshappriya N. P. R., (2016), "Do corruption and peace affect economic growth? Evidences from the cross-country analysis", ***Journal of Social and Economic Development,*** Vol. 17, Iss. 2, PP. 135-147, http://link.springer.com/.

Dimitraki O., (2010), "Political Instability and Economic Growth in Western Europe: A Causality Analysis for 55 Years", ***Conference Name: 3rd PHD Conference in Economics 2010***, Brunel University, West London UK, www.qass.org.uk.

Elbargathi K. & Al-Assaf G., (2019), "The Impact of Political Instability on the Economic Growth: An Empirical Analysis for the Case of Selected Arab Countries", ***International Journal of Business and Economics Research***, Vol. 8, No. 1, pp. 14-22, http://www.sciencepublishinggroup.com/j/ijber.

Ghalwash T., (2014), "Corruption and Economic Growth: Evidence from Egypt", ***Modern Economy***, Vol. 5, PP. 1001-1009, http://www.scirp.org/journal/me http://dx.doi.org.

Ghoneim A. F. & Ezzat A. M., (2016), "Growth and corruption in Arab countries: What type of relationship connects them?", ***Journal of Economics and International Finance***, Vol. 8, No. 5, PP. 44-55, http://www.academicjournals.org/JEIF.

Hammed A., (2018), "Corruption, Political Instability and Development Nexus in Africa: A call for Sequential Policies Reforms", ***MPRA Paper No. 85277***, https://mpra.ub.uni-muenchen.de/85277/.

Huynh K. P. & Jacho-Chavez D. T., (2009), "Growth and governance: A nonparametric analysis", ***Journal of Comparative Economics***, No. 37, PP 121–143, www.elsevier.com/locate/jce.

Jalal K. & Mustapha M., (2016), "Corruption Impacts on Growth and Development of the Moroccan Society", ***Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)***, Volu. 7, Iss. 1., PP. 20-31, www.iosrjournals.org.

Kaufmann D. & Kraay A., (2010), "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues", ***World Bank Policy Research,*** Working Paper, No. 5430, WB- Development Research Group (DECRG), http://papers.ssrn.com/.

Khan I., Ullah S. & Zeeshan M., (2015), ***Impact of Political instability on Economic Growth***, Available online: www.academia.edu/download/.

Kumar s., (2014), ***Stability and Growth in South Asia***, Institute for Defence Studies and Analyses, New Delhi, Published by: PENTAGON PRESS, http://www.google.co.uk.

Mashal A. M., (2011), "Corruption and Resource Allocation Distortion for "ESCWA" Countries", ***International Journal of Economics and Management Sciences***, Vol. 1, No. 4, PP. 71-83, https://www.google.co.uk/.

Mohammadi R., Bidabad B. & Sherafati M., (2014), "Good Governance, Economic Growth and Resource Development in Iran", ***Indian J.Sci.Res.***, Vol. 5, No. 1, PP. 321-326, http://www.ijsr.in/upload/.

Muhammed O. Z., Fatima P. I. & Omade S. I., (2011), "Co-integration Analysis of Foreign Direct Investment Inflow and Development in Nigeria", ***Developing Country Studies,*** Vol. 1, No. 1, PP. 56-66, www.iiste.org.

Nurudeen A., Karim M. Z A. & Aziz M. A., (2015), "Corruption, Political Instability and Economic Development in the Economic Community of West African States (ECOWAS): Is There a Causal Relationship?", ***Contemporary Economics***, Vol. 9, No. 1, PP. 45-60, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.

Oni T. O. & Awe O. O., (2012), "Empirical Nexus between Corruption and Economic Growth (GDP): A Cross Country Econometric Analysis", ***International Journal of Scientific and Research Publications,*** Vol. 2, Iss. 8, http://www.ijsrp.org/.

Tabassam A. H., Hashmi S. H. & Rehman F. U., (2016), "Nexus between Political Instability and Economic Growth in Pakistan", ***Social and Behavioral Sciences***, No. 230, PP. 325 – 334, online at www.sciencedirect.com.

Tachiwou A. M., (2014), "Corruption and Economic Development in West African Economic and Monetary Union (UEMOA)", ***Journal of US-China Public Administration***, Vol. 11, No. 6, PP.522-531, https://www.google.com.eg/url.

Taha S. M., (2012), "Political Instability Explains Political Economy of Pakistan: A Retrospective Analysis", ***International Journal of Economics Business and Management Studies - IJEBMS***, Vol. 1, No. 2, PP. 50-59, http://papers.ssrn.com/.

Thompson T. & Shah A., (2005), ***Transparency International's Corruption Perceptions Index: Whose Perceptions Are They Anyway?,*** Available online: ttps://www.google.com.eg/.

UNDP, (2002), ***Egypt Human Development Report 2001/2002,*** executed by: United Nations Development Programme (UNDP), and The Institute of National Planning (INP), Egypt, http://www.undp.org.eg.

Vazakidis A. & Adamopoulos A., (2010), "A Causal Relationship Between Financial Market Development and Economic Growth", ***American Journal of Applied Sciences***, Vol. 7, PP. 575-583, http://scipub.org.

World Bank, (2019), ***World Development Indicators (WDI),*** online at: http://data.worldbank.org/.

World Bank, (2011), ***The Worldwide Governance Indicators (WGI***), http://info.worldbank.org/governance/wgi/resources.htm.

World Bank, (2019), ***The Worldwide Governance Indicators***, Aggregate Indicators of Governance 1996-2018, www.govindicators.org.

Zaman K., Khan M. M., Ahmad M. & Ikram W., (2011), "Inflation, Unemployment and the NAIRU in Pakistan (1975-2009)", ***International Journal of Economics and Finance***, Vol. 3, No. 1, PP. 245-254, http://www.ccsenet.org/journal/index.

Zouhaier H, (2011), ***Corruption Investment and economic growth***, IJER , Vol. 2, No. 5, PP. 185-194, Available online@www.ijeronline.com.

الملحق الإحصائي

جدول رقم (1) م: متغيرات النموذج وبعض المتغيرات التحليلية المستخدمة في التحليل في مصر خلال الفترة (1990- 2018)

البيان / السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة		الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بالأسعار الثابتة		حجم الفساد وفقاً لمقياس الرتب (0-100)	عدم الاستقرار السياسي وفقاً لمقياس الرتب (1 -100)
	القيمة بالجنيه	معدل النمو %	القيمة (مليار جنيه)	نسبة من الناتج المحلي %	القيمة (مليار جنيه)	نسبة من الناتج المحلي %		
1990	19883	3.13	135.8	27.3	117.8	11.4	62.5	68.4
1991	19655	-1.15	130.7	27.1	124.5	11.1	61.1	61.4
1992	20099	2.26	131.8	23.3	132.0	10.4	60.7	56.5
1993	20263	0.81	111.1	21.1	138.4	10.3	61.2	56.0
1994	20649	1.91	127.9	22.9	144.7	10.3	62.2	58.0
1995	21178	2.56	144.8	22.6	152.0	10.5	63.6	61.4
1996	21792	2.90	185.6	23.9	159.8	10.4	61.3	72.3
1997	22531	3.39	228.0	25.8	168.4	11.3	61.3	64.1
1998	23318	3.49	178.1	21.3	175.2	11.3	61.3	55.9
1999	24247	3.99	201.4	20.8	183.4	11.6	63.7	54.1
2000	25299	4.34	219.6	18.9	191.5	11.2	66.0	52.4
2001	25700	1.59	215.2	17.7	200.9	11.3	61.8	60.6
2002	25824	0.48	231.6	17.8	206.4	12.6	57.6	68.8
2003	26158	1.29	211.7	16.3	212.1	12.7	64.6	72.4
2004	26734	2.20	224.9	16.4	216.4	12.8	70.7	78.6
2005	27430	2.60	255.2	17.9	222.5	12.7	68.8	73.3
2006	28792	4.97	292.0	18.7	229.4	12.3	74.6	77.8
2007	30298	5.23	362.5	20.9	229.8	11.3	75.7	72.9
2008	31893	5.27	416.8	22.3	234.7	10.9	76.2	71.2
2009	32767	2.74	373.8	18.9	247.8	11.4	63.6	74.4

البيان / السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة		الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بالأسعار الثابتة		حجم الفساد وفقاً لمقياس الرتب (100-0)	عدم الاستقرار السياسي وفقاً لمقياس الرتب (100- 1)
	القيمة بالجنيه	معدل النمو %	القيمة (مليار جنيه)	نسبة من الناتج المحلي %	القيمة (مليار جنيه)	نسبة من الناتج المحلي %		
2010	33777	3.08	403.6	19.2	259.0	11.2	69.0	80.6
2011	33654	-0.36	391.5	16.7	268.8	11.5	74.4	93.4
2012	33650	-0.01	390.3	14.7	277.2	11.2	66.8	92.4
2013	33614	-0.11	356.0	13.0	283.3	11.4	68.2	92.9
2014	33821	0.62	361.0	12.4	307.1	11.8	69.2	92.4
2015	34529	2.09	410.5	13.7	328.7	11.8	69.2	91.4
2016	35266	2.13	459.4	14.5	341.6	11.4	68.8	91.0
2017	35980	2.03	514.3	14.8	350.2	10.1	65.9	91.0
8201	37129	3.19	598.5	16.3	356.0	8.4	69.2	88.1

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات: - (W B, World Development Indicator, 2019)، (W B, WWGI, 2019).

- القيم النقدية للمتغيرات بالأسعار الثابتة لعام 2010.

- البيانات الخاصة بحجم الفساد هي مكمل لبيانات التحكم في الفساد خلال الفترة (1996- 2018)، وقد تم توليد البيانات الخاصة بالسنوات (1990- 1995)، من خلال معادلة انحدار من الدرجة الرابعة التي كانت قدرتها التفسيرية مقبولة وكانت على الصورة التالية:

$$Y = 0.0011X^4 - 0.0548X^3 + 0.84X^2 - 3.5886X + 65.329 \quad , R^2 = 0.544$$.

- البيانات الخاصة بعدم الاستقرار السياسي هي مكمل لبيانات الاستقرار السياسي خلال الفترة (1996- 2018)، وقد تم توليد البيانات الخاصة بالسنوات (1990- 1995)، من خلال معادلة انحدار من الدرجة الخامسة التي كانت قدرتها التفسيرية مرتفعة وكانت على الصورة التالية:

$$Y = - 0.0004X^5 + 0.0252X^4 - 0.5817X^3 + 6.1024X^2 - 25.854X + 92.921 \quad , R^2 = 0.896$$